الحدث

لا يزال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو يضع شروطاً تعجيزية للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة، إذ يتمسك بالبقاء في محور صلاح الدين (فيلادلفي) على الحدود بين قطاع غزة ومصر، زاعماً أن «حماس هي العقبة أمام مفاوضات الإفراج عن الأسرى»، مشدداً على أنه «لن يقبل بقاء حماس في السلطة»، في الوقت الذي كانت فيه آلة الحرب الإسرائيلية تواصل ارتكاب المجازر في القطاع، حيث سقط عشرات الشهداء والجرحى، خصوصاً في شمال غزة، حيث يعمل الاحتلال على تهجير الأهالي

العدوان على غزة

نتنياهو يطيح إمكانية التوصل لوقف نار

حيفا ـ **نايف زيداني**
غزة ـ **العربي الجديد**

في الوقت الذي واصلت فيه قوات الاحتلال ارتكاب المجازر في قطاع غزة، خصوصاً في شماله، مضى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في التمسك بشروطه، التي تجعل من المستحيل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، إذ إنه يريد السيطرة بشكل مطلق على قطاع غزة، فيما كرر وزير المالية بتسلئيل سموتريتش الدعوة لاستيطان في غزة، وذلك في تناقض مع قادة المؤسسة الأمنية الذين يرون أن على إسرائيل أن تكون أكثر مرونة في مواقفها بشأن الانسحاب من غزة ووقف الحرب إذا كانت تريد صفقة.

وبحث رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، مع وزير الخارجية الكويتي عبد الله اليحيا، في الدوحة، آخر تطورات الأوضاع في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة وسبل خفض التصعيد في لبنان، وفقاً لوزارة الخارجية القطرية.

وكرر نتنياهو، أمس الاثنين، مزاعمه حول المستقبل في قطاع غزة، معتبراً أنه «من الناحية الأمنية ينبغي أن تكون هناك سيطرة أمنية إسرائيلية مطلقة على قطاع غزة، ومن الناحية الفعلية يجب السيطرة على أماكن معينة مثل محور فيلادلفيا (صلاح الدين)». وقال نتنياهو، خلال اجتماع مغلق للجنة الخارجية والأمن في الكنيست، إنه بحسب التقديرات، فإنه نصف الإسرائيليين المحتجزين في قطاع غزة أحياء ونصفهم الآخر ليسوا على قيد الحياة، حسبما نقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن مصادر في اللجنة. وادعى بما يتعلق بمفاوضات تبادل الأسرى، المجمدة حالياً، أنه «لا يوجد مقترح محدد»، وأنه «تعالت أفكار» مختلفة في الأيام الأخيرة. وزعم أن «الأمر الوحيد الذي تريده حماس هو صفقة فقط تنهي الحرب وانسحاب الجيش الإسرائيلي من القطاع كي تبقى في الحكم، وأنا لست مستعداً للموافقة على هذا الأمر باي شكل». وأضاف: «أصدرت تعليمات بتوزيع 5 ملايين دولار على من يزود بمعلومات حول المخطوفين، وحماس ترى الضغوط في إسرائيل وتعتقد أنها ستحصل على أكثر مما نحن نوافق عليه الآن». وكرر نتنياهو زعمه، خلال جلسة علنية أمام الكنيست، أن «حماس هي العقبة أمام مفاوضات الإفراج عن الأسرى، والمسؤولون الأميركيون أكدوا ذلك»، مضيفاً: «نبحث كيفية التغلب على رفض حماس التوصل إلى صفقة تبادل». وأخرج أمن الكنيست بعض عائلات المحتجزين الإسرائيليين في غزة من منصة الجمهور خلال كلمة لنتنياهو. وتظاهر أقارب محتجزين في قطاع غزة أمام منزل نتنياهو في القدس المحتلة، أمس الاثنين، مطالبين بالتوصل إلى اتفاق مع حركة حماس.

ووصف سموتريتش، في تصريح لإذاعة الجيش الإسرائيلي، الحرب على قطاع غزة بأنها الأطول والأكثر تكلفة في تاريخ إسرائيل. وقال: «نخوض أطول حرب وأكثرها تكلفة في تاريخنا. بدون النصر لا يوجد أمن، وبدون الأمن لا يوجد اقتصاد». ودعا سموتريتش مجدداً إلى الاستيطان في غزة، إضافة إلى ضم الضفة الغربية المحتلة. غير أنه زعم أيضاً أن «هناك إجماعاً على أهداف الحرب، وإقامة مستوطنات في غزة ليست جزءاً منها، رغم أنها مهمة للأمن». ووجّه اللوم إلى الجيش الإسرائيلي لرفضه تولي مسؤولية توزيع المساعدات الإنسانية في غزة. وقال: «في الحقيقة يرفض الجيش تحمل مسؤولية توزيع المساعدات الإنسانية في قطاع غزة، يكمن جزء كبير من السبب في أن المختطفين لم تتم إعادتهم بعد». وأضاف: «إذا كان هذا هو المطلوب لضمان الأمن، فلا أخشى أن نكون بديلاً للحكم في غزة لفترة من الوقت للقضاء على حماس».

في المقابل، يعتقد قادة المؤسسة الأمنية أن على إسرائيل أن تكون أكثر مرونة في مواقفها بشأن الانسحاب من غزة ووقف الحرب إذا كانت تريد صفقة للإفراج عن المحتجزين الإسرائيليين. وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية، أمس الاثنين، أن هناك جهداً إسرائيلياً (داخلياً) لتحريك صفقة أو استكشاف أفكار للخروج من المأزق، فيما عقد نتنياهو، مساء أول من أمس الأحد، اجتماعاً حول موضوع المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة، بمشاركة عدد من الوزراء. وتشير تقديرات المؤسسة الأمنية في الوقت الراهن إلى أن عدد المحتجزين الأحياء يبلغ 51 من أصل 101 في غزة. ووفقاً للصحيفة، سيوضح قادة المؤسسة الأمنية لنتنياهو أنه دون إبداء إسرائيل مرونة فلن تكون هناك صفقة، ما يعني التخلي عن المحتجزين. وترجّح الصحيفة أن يكون توجه المسؤولين الأمنيين إلى نتنياهو في هذا التوقيت يتعلق بقدوم فصل الشتاء، حيث يخشون من أن المحتجزين لن ينجوا في الأنفاق، إطلاق النار. وبلغت إلى أن الاحتلال ليس بحاجة للإعلان عن تنفيذ خطة الجنرالات، فما يقوم به على الأرض هو تنفيذ حقيقي وفعلي لها، لا سيما بعد عمليات التهجير التي قام بها، علاوة على عمليات النسف والتدمير الجارية للأحياء والمربعات السكنية. ويعتقد شراب أن فترة الشهرين المقبلتين هي الأخطر في الحرب نظراً للسلوك الإسرائيلي المتسارع في تحويل ما تبقى من غزة لمناطق غير صالحة للحياة، وترقب ما سيحمله الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب من طرح سياسي لإنهاء الحرب. ويرى أستاذ العلوم السياسية أن قدوم ترامب قد لا يعني بالضرورة إنهاء الحرب في غزة، لا سيما أنه سبق أن قدم وعوداً في ولايته الأولى على حساب الحقوق الفلسطينية، وهو أمر قد يفتح الباب لتنفيذ المزيد من العمليات والإبادة في غزة.

لا بديل عن أونروا

أعلن المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) فيليب لازاريني (الصورة)، في جنيف أمس الاثنين، أنه لا يوجد بديل لأونروا في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكان الكنيست قرر، في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، حظر أنشطة «أونروا». وقال لازاريني: «لا خطة بديلة داخل الأمم المتحدة، لأنه لا توجد وكالة أخرى قادرة على تقديم نفس الأنشطة»، مشيراً إلى أن العاملين في الوكالة يخشون اعتقالهم.

مبنى دمره الاحتلال وسط مدينة غزة أمس (عمر القطاع/فرانس برس)

نتنياهو: ينبغي أن تكون هناك سيطرة أمنية مطلقة على غزة

استشهد 17 فلسطينياً في تدمير الاحتلال منزلاً في بيت لاهيا

سرايا القدس تدمير آلية عسكرية إسرائيلية في منطقة العطاطرة، غرب مدينة بيت لاهيا، بعد استهدافها بعبوة (ثاقب - برميلية) شديدة الانفجار، جرت زراعتها مسبقاً.

وأعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة، في بيان أمس الاثنين، ارتفاع حصيلة شهداء العدوان إلى 43922 شهيداً. وقالت الوزارة في بيان إنها أحصت خلال الساعات الـ24 الماضية حتى صباح أمس الاثنين 76 شهيداً و158 نقلوا إلى المستشفيات، لافتة الى أن العدد الإجمالي للجرحى ارتفع إلى 103898 جريحاً منذ بدء العدوان في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023. وأظهرت معطيات الجيش الإسرائيلي، أمس الاثنين، إصابة خمسة جنود في غزة خلال الساعات الـ24 الماضية.

في هذه الأثناء، تمسك مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، خلال اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل، بمقترح تعليق الحوار مع إسرائيل رغم عدم التجاوب معه، قائلاً إنه يريد «الضغط على الحكومة الإسرائيلية» لتحقيق وقف لإطلاق النار في قطاع غزة. وأشار بوريل الذي تنتهي ولايته الشهر المقبل، إلى أنه على الرغم من أنه يتعين الآن «الضغط على الجانبين»، فإنه يريد من الاتحاد الأوروبي فحص ما إذا كانت إسرائيل تتصرف وفقاً للقانون الدولي في غزة، مشيراً إلى أنه سوف يقترح تعليق الحوار السياسي مع إسرائيل بسبب سلوكها في الحرب بقطاع غزة. في المقابل، قال وزير الخارجية الهولندي كاسبر فيلدكامب، إن الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى مواصلة الحوار الدبلوماسي مع إسرائيل وسط التوتر في الشرق الأوسط، في تصريحات مخالفة لأقتراح بوريل وقف الحوار مع الاحتلال.

وأصيب آخرون في تدمير طائرات حربية إسرائيلية منزلاً قرب مستشفى كمال عدوان في بيت لاهيا شمالي قطاع غزة. وقال مدير مستشفى كمال عدوان في بيت لاهيا حسام أبو صفية، إن المستشفى تحت الحصار من قوات إسرائيلية، ولم تتمكن منظمة الصحة العالمية من إيصال مساعدات فيها إمدادات غذائية وطبية لها. وقال شهود عيان لوكالة الأناضول إن قوات الاحتلال فجرت مباني ومربعات سكنية شمالي قطاع غزة، وأخرى في الحي السعودي غرب مدينة رفح.

بالإضافة إلى التطورات الإقليمية وفوز دونالد ترامب بالرئاسة في أميركا. ووجه ترامب رسائل تفيد برغبته بإطلاق سراح المحتجزين قبل دخوله البيت الأبيض في يناير/ كانون الثاني المقبل، فيما تعتقد إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن أن فرص التوصل إلى صفقة قبل هذا الموعد ليست عالية. وبالمقابل، من المحتمل أن نتنياهو يفضل صفقة الآن قبل تنصيب ترامب، خوفاً من أن يفرض عليه الأخير إنهاء الحرب. على الأرض في قطاع غزة، واصلت قوات الاحتلال حرب الإبادة. وقال مسؤولون في قطاع الصحة إن أربعة من بينهم طفلان استشهدوا في ضربة إسرائيلية على مخيم في منطقة المواصي، وهي محددة منطقة إنسانية آمنة، كما استشهد اثنان آخران في ملاجئ مؤقتة للاجئين بمدينة رفح جنوبي قطاع غزة وآخر بنيران طائرة مُسيرة. كما أدت ضربة على منزل في مدينة غزة إلى سقوط سبعة شهداء، وإصابة 10، فيما سقط أربعة شهداء في مخيم النصيرات وسط القطاع. واستشهد 17 فلسطينياً في منطقة مصنفة ج». وبيّن أن «الاحتلال سبق أن أخطر 25 منشأة ومنزلاً في القرية بالهدم، ويتوقع تنفيذ ذلك خلال الفترة القادمة». وأشار إلى أن «80% من أراضي قرية رافات مصنفة ج، ويمنع الاحتلال البناء فيها، فيما يضطر السكان إلى البناء في المساحة الصغيرة المتبقية».

وصادر جيش الاحتلال، أمس الاثنين، خمس مضخات مياه والواحاً شمسية من قرية عين البيضا في الأغوار الشمالية بالضفة الغربية المحتلة. وقال رئيس مجلس القرية، عمر فقهاء، إن «قوات الاحتلال صادرت خمس مضخات مياه كانت موضوعة على عدة ينابيع، والواح طاقة شمسية لتشغيل المضخات التي تستخدم لري المحاصيل المزروعة في منطقة عين البيضا»، موضحاً أن مصادرة تلك المعدات تعد «إعداماً لمئات الدونمات المزروعة في المنطقة، والممتدة على مساحات كبيرة، حيث لن يتمكن المزارعون من ريّها» بعد الآن. ولفت إلى أن «أكثر من 100 عائلة فلسطينية تعيش على الزراعة في تلك المنطقة، وستؤدي مصادرة المضخات إلى فقدانها مصدر رزقها»، معتبراً مصادرة المضخات «خطوة إسرائيلية خطيرة ضمن سلسلة خطوات ينتهجها الجيش والمستوطنون لترحيل السكان من المنطقة، وفتحها أمام المستوطنين». ويأتي هذا التطور مع قيام مستوطنين إسرائيليين، أخيراً، بنصب خيام في مناطق متفرقة بالضفة الغربية، تمهيداً لأستيطانها. وتبلغ مساحة منطقة الأغوار الفلسطينية، نحو 1,6 مليون دونم (الدونم ألف متر مربع)، ويقطن فيها قرابة 13 ألف مستوطن إسرائيلي في 38 مستوطنة، في حين يسكن حوالي 65 ألف فلسطيني في 34 تجمعاً. وأصيب فلسطيني بجروح جرّاء اعتداء جنود الاحتلال عليه بالضرب، في مدرسة المالح بالأغوار الشمالية في الضفة الغربية المحتلة. وقال مسؤول ملف مقاومة الاستيطان في طوباس معتز بشارات، لوكالة الأناضول، إن «جيش الاحتلال الإسرائيلي اقتحم مدرسة المالح الأساسية، وأنزل علم فلسطين عن سطحها»، مضيفاً أن الجيش «اعتدى بالضرب على المساعد الإداري، عمار فقهاء، ما استدعى نقله إلى المستشفى التركي الحكومي للعلاج».

واقتحمت قوات كبيرة من جيش الاحتلال مخيم بلاطة في نابلس، شمالي الضفة الغربية، وسط اشتباكات ومواجهات عنيفة مع عناصر المقاومة. وقالت كتائب شهداء الأقصى، الجناح العسكري لحركة فتح، في بيان، إنها أوقعت جرافة عسكرية إسرائيلية في كمين محكم بمخيم بلاطة بعد استدراجها بعمليات مخفّفة من الرصاص إلى مكان الكمين، حيث تم تفجير عبوة شديدة الانفجار بالجرافة، ما أدى إلى إعطابها وإصابة من بداخلها. واحتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلي 30 فلسطينياً لعدة ساعات عقب اقتحامها مخيم الدهيشة، جنوب بيت لحم. وتخلل الاقتحام تفتيش معظم منازل المخيم. كما اقتحمت قوة من جيش الاحتلال قرية النبي صالح، غرب رام الله، وسط الضفة الغربية، فيما اقتحمت أخرى بلدة سنجل، شمال رام الله، وسط الضفة الغربية. ومنعت قوات الاحتلال المزارعين من بلدة بيت فوريك شرق نابلس، من قطف ثمار الزيتون. وقالت مصادر محلية لوكالة وفا إن قوات الاحتلال طردت المزارعين من منطقة وادي العزب القريبة من مستوطنة إيتمار غرب بيت فوريك، بحجة إلغاء التنسيق، ومنعتهم من قطف ثمار الزيتون.

وأكدت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، في بيان مشترك، أن قوات الاحتلال اعتقلت منذ مساء أول من أمس وحتى صباح أمس الاثنين 10 فلسطينيين من مختلف مناطق الضفة الغربية، ومن بين المعتقلين شقيقان. وفي مخيم الدهيشة ببيت لحم، نفذت قوات الاحتلال عمليات تحقيق ميداني طاولت العشرات من الفلسطينيين، وأفرج عن معظمهم لاحقاً بعد تعرضهم لإعتداءات وتهديدات. ووفق هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، فقد اعتقل الاحتلال أكثر من 11700 فلسطيني، بينهم المئات من القدس المحتلة، منذ بدء العدوان على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023. وقالت وكالة وفا إن عشرات المستوطنين اقتحموا باحات المسجد الأقصى بحماية من شرطة الاحتلال وأدوا طقوساً تلمودية من بينها ما يسمى بـ«السجود الملحمي».

شرق غرب

انتخاب احمد الصفدي رئيساً لمجلس النواب الاردني

انتخب مجلس النواب الأردني، أمس الاثنين، أحمد الصفدي رئيساً له للمرة الثالثة خلال افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة (البرلمان) الـ20. وفاز الصفدي بأغلبية أصوات المجلس، بحصوله على 98 صوتاً من أصل 138، متفوقاً على منافسه رئيس كتلة جبهة العمل الإسلامي ونقيب المحامين الأسبق صالح العرموطي (37 صوتاً)، وقال الصفدي عقب الفوز، إنه لا توجد أصوات معارضة للدولة تحت القبة، بل توجد أصوات لأحزاب تعارض سياسة الحكومات، ولن نقبل أو نسمح بالتشكيك بمنجزات الوطن. (العربي الجديد)

نتنياهو يناقش إقالة رئيس «الشاباك»

ذكر موقع والاه الإسرائيلي، أمس الاثنين، نقلاً عن مصادر مقرّبة من رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو (الصورة)، أن الأخير يفكّر بإقالة رئيس جهاز الأمن العام (شاباك)، رونين بار، ويناقش الأمر مع مقرّبين له، منذ سقوط القنابل المضيئة بالقرب من منزله في قيسارية، السبت الماضي، وتبرير الإقالة بفشل تأمين نتنياهو وعائلته. من جهته، نفى ديوان نتنياهو هذه الأنباء، قائلاً إنها غير صحيحة. (العربي الجديد)

نقل المشتبه فيه بتسريبات الحكومة الإسرائيلية لزنزانة خاصة

نقلت مصلحة السجون الإسرائيلية، أمس الاثنين، المتحدث السابق باسم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، إيلي فيدلشتاين، إلى زنزانة مجهزة لمنع انتحار النزلاء. وفيدلشتاين هو المشتبه به الرئيسي في قضية تسريب وثائق أمنية سرية من مكتب نتنياهو. وقالت مصلحة السجون: «عثر ضباط في زنزانة أحد المعتقلين المأمنيين على أمور تستلزم نقله فوراً إلى زنزانة منع الانتحار»، فيما ذكرت القناة 12 أنه تم العثور على حبل معلق في زنزانة فيدلشتاين. (الأناضول)

القوات الروسية تعزز وجودها بالمناطق الحدودية جنوبي سورية

أكدت القوات الروسية في سورية، أمس الاثنين، تعزيز انتشارها قرب منطقة فصل القوات في منطقتي القنيطرة ودرعا جنوبي سورية على مشارف الحدود مع الأراضي المحتلة. وقال نائب قائد هذه القوات، الجنرال الكسندر رودیونوف، إن القوات الروسية أنشأت بالتنسيق مع قوات النظام السوري، تسع نقاط مراقبة على امتداد منطقة فصل القوات، مهمتها تنفيذ عمليات المراقبة جوّاً وبرّاً. (العربي الجديد)

ترامب يؤكد نيته إعلان الطوارئ لطرد المهاجرين

أكد الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، أمس الاثنين، استعداد إدارته لإعلان حال الطوارئ الوطنية واستخدام الجيش لترحيل المقيمين في الولايات المتحدة دون أوراق. وكتب ترامب خطته على منصته تروث سوشال، وتعد المرة الأولى التي يوضح فيها علناً عقب فوزه بالانتخابات الرئاسية كيفية تنفيذ خطته المثيرة للجدل بالولايات المتحدة. (العربي الجديد)

تقرير

التهجير والإبادة تطبيقاً لخطة الجنرالات

تعمل قوات الاحتلال على تطبيق خطة الجنرالات في شمال غزة عبر ارتكاب المجازر وتدمير المنطقة لإخراج الفلسطينيين، بهدف توفير بيئة تساهم في إقامة مناطق عازلة

يوسف ابو وطفة

تأخذ العملية العسكرية الإسرائيلية في شمال قطاع غزة شكلاً مختلفاً، مع تواصلها للشهر الثاني على التوالي وغياب التدخل الدولي والضغط الحقيقي على الاحتلال لوقف عمليات الإبادة الجماعية والتهجير التي يقوم بها بحق عشرات الآلاف من السكان المحاصرين، والذين أجبر الكثيرون منهم على إخلاء مناطقهم في مخيم جباليا والمنطقة الغربية منه ومشروع بيت لاهيا وبيت لاهيا وبيت حانون في إطار تطبيقه خطة الجنرالات في شمال غزة.

ويعمل الاحتلال الإسرائيلي للأسبوع الخامس على التوالي على تهجير الفلسطينيين وترحيلهم من مناطق شمالي القطاع إلى مدينة غزة، بعدما فشل سابقاً في إخراجهم نحو جنوب ووسط القطاع، ضمن خطة الجنرالات التي تنص على تجويع الفلسطينيين ومحاصرتهم لإخلاء الشمال وجعله منطقة عسكرية مغلقة ومدمرة. ورغم النفي الإسرائيلي المتكرر، سواء عبر التصريحات الرسمية أو عبر التسريبات التي تتم عبر وسائل الإعلام الإسرائيلية لوجود نية بتطبيق خطة الجنرالات، إلا أن الاحتلال يطبق على الأرض ما لا يعلنه في الخطط الرسمية، وهو ما يجري على أرض الميدان في مناطق الشمال، منذ أن بدأ عمليته العسكرية في جباليا في الخامس من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وفي إطار تطبيق خطة الجنرالات ركزت العملية العسكرية في الشمال على تهجير الفلسطينيين من المنطقة بعد حصار مطبق من الجهات الأربع، ثم قامت قوات الاحتلال بعمليات اعتقال في صفوف الرجال والفتيان ووجهت النساء والأطفال إلى المناطق الغربية من مدينة غزة بعدما تكلت بهم وهددتهم بالإجهاز عليهم في حال بقوا في مناطقهم. تضاف إلى ذلك الاقتحامات التي جرت لمراكز الإيواء التابعة لوكالة «أونروا» أو غيرها من المراكز التي أنشئت بجهود شعبية لإيواء المهجرين الذين دمرت منازلهم جراء حرب الإبادة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في القطاع. وتعتبر العملية العسكرية الحاصلة حالياً في مناطق جباليا وبيت لاهيا هي الثالثة بعد عمليتين سابقتين في أكتوبر/ تشرين الأول ونوفمبر/ تشرين الثاني 2024، ومايو/ أيار ويونيو/ حزيران 2024، استخدم فيهما الاحتلال الأساليب ذاتها، من خلال منع إدخال الوقود للمستشفيات والأغذية إلى المنطقة.

وبحسب بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فإن التقديرات بشأن عدد السكان في مناطق شمال غزة تشير إلى أن الإجمالي المتبقي فيها يراوح بين 65 و75 ألف شخص في أفضل الأحوال. وتعكس الأرقام عملية التهجير التي جرت في الشمال من قبل القوات الإسرائيلية، حيث كانت التقديرات في بداية العملية العسكرية في الشمال تشير إلى وجود 300 ألف نسمة حسب بيانات المكتب الإعلامي الحكومي ووكالة «أونروا». ويركز الاحتلال الإسرائيلي على اتباع أسلوب التطهير العرقي ومسح مربعات سكنية بأكملها من أجل إرغام من بقي من السكان على النزوح إلى مدينة غزة على أقل تقدير وإخلاء منازلهم وأحيائهم المدمرة في الشمال خلال الفترة الحالية.

يقول أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأمة في غزة حسام الدجني إن الاحتلال يتبع أسلوب فرض الأمر الواقع في كل عملياته العسكرية في القطاع من أجل تحسين مسار التفاوض عند اقتراب نهاية الحرب. ويضيف الدجني، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن ما يقوم به الاحتلال حالياً هو مزيج من خطة الجنرالات وأفكار أخرى تساهم في تحقيق هدفي الإبادة والقتل والتهجير الطوعي والقسري للمدنيين، وتوفير بيئة تساهم في إقامة مناطق عازلة ومستوطنات في وقت لاحق. ويعتقد الدجني أن الانسحاب الإسرائيلي لن يتحقق إلا بتحقق ثلاثة عوامل، الأول هو استمرار الصمود الأسطوري للسكان الفلسطينيين وقدرة المقاومة على الفعل المؤثر، والثاني هو حراك شعبي ورسمي إقليمي ودولي يربك مصالح الغرب ويضغط على الجميع لتحمل المسؤولية ووقف الحرب، ووفقاً للدجني، فإن العامل الثالث مرتبط بجبهة الاحتلال الإسرائيلي الداخلية ومدى القدرة على التأثير عليها، سواء بالفعل العسكري أو الحرب النفسية أو الإشكالات الداخلية بين المكونات السياسية الإسرائيلية.

من جانبه، يقول أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر في غزة ناجي شراب إن شمال القطاع يكتسب أهمية خاصة تتمثل في التصاقه بالحدود مع الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنات الغلاف. ويوضح شراب، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن عمليات الإخلاء القسري التي يقوم بها الاحتلال تستهدف جعل المنطقة معزولة عن بقية المناطق في غزة، وإعادة صياغة الشكل الديمغرافي لها لاحقاً مع إمكانية فتح باب الهجرة مستقبلاً. ويشير إلى أن إفراغ المناطق من السكان يستهدف بدرجة أساسية تحقيق أهداف أمنية، بالإضافة إلى أهداف سياسية يمكن تحقيقها في المستقبل عند الوصول إلى مرحلة التفاوض لوقف إطلاق النار.

حسام الدجني: الاحتلال يهدف إلى إقامة مناطق عازلة ومستوطنات

مهجرون من بيت لاهيا، 17 نوفمبر 2024 (داود ابوالكاس/الأناضول)

متابعة

الاحتلال يمعن في خنق الضفة

لا تزال قوات الاحتلال تشن حرباً ضارية ضد الفلسطينيين في الضفة، مدمرة المزيد من المنشآت ومانعة المزارعين من قطف الزيتون

رام الله ـ **العربي الجديد**

تواصل قوات الاحتلال عمليات التضييق على الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس المحتلة، مع هدم المزيد من المنشآت، بحجة عدم الحصول على ترخيص بها، وشن اقتحامات تؤدي إلى تفجير مواجهات مع المقاومين. وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، أمس الاثنين، أن فلسطينية أصيبت برصاص جنود الاحتلال الذين أطلقوا النار على سيارتها في مسافر يطا جنوب الخليل. وأغلقت قوات الاحتلال المنطقة مانعة طواقم الهلال الأحمر ونشطاء السلام والمتضامنين الأجانب من الوصول إلى المكان، فيما تواصل حصارها وملاحقتها للمواطنين في كل التجمعات والقرى بمسافر يطا، في سياق الضغط على المواطنين لتهجيرهم من أراضيهم. وهدمت قوات الاحتلال، سوقاً للخضار يقع على دوار قرية قلنديا شمال غرب القدس وسط الضفة الغربية، بحجة عدم الترخيص. كما هدمت منشآتين بالكامل مع جميع مرافقها، تحت ذريعة عدم الترخيص والبناء في المناطق المصنفة «ج»، بعد اقتحام منطقة تقع قرب بلدة رافات، وهي أراض تتبع لبلدة الجديرة شمال غرب القدس وسط الضفة الغربية. ووضح رئيس بلدية رافات، صادق جبر، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن قوات الاحتلال اقتحمت المنطقة برفقة جرافات وآليات عسكرية، وهدمت منشأة رياضية كانت قيد التجهيز للافتتاح. واستولى مصمماً على شكل منتجع يستخدم لتصوير حفلات الزفاف. ولفت جبر إلى أن «المنشآتين مبنيتان منذ عدة سنوات، ورفضت سلطات الاحتلال منحها التراخيص اللازمة، بدعوى البناء في منطقة مصنفة ج». وبيّن أن «الاحتلال سبق أن أخطر 25 منشأة ومنزلاً في القرية بالهدم، ويتوقع تنفيذ ذلك خلال الفترة القادمة». وأشار إلى أن «80% من أراضي قرية رافات مصنفة ج، ويمنع الاحتلال البناء فيها، فيما يضطر السكان إلى البناء في المساحة الصغيرة المتبقية».

جنود إسرائيليون في بيت فوريك قرب نابلس السبت الماضي (ناصر الشيخ/Getty)

دارت اشتباكات بين المقاومة وقوات الاحتلال في مخيم بلاطة

وصادر جيش الاحتلال، أمس الاثنين، خمس مضخات مياه والواحاً شمسية من قرية عين البيضا في الأغوار الشمالية بالضفة الغربية المحتلة. وقال رئيس مجلس القرية، عمر فقهاء، إن «قوات الاحتلال صادرت خمس مضخات مياه كانت موضوعة على عدة ينابيع، والواح طاقة شمسية لتشغيل المضخات التي تستخدم لري المحاصيل المزروعة في منطقة عين البيضا»، موضحاً أن مصادرة تلك المعدات تعد «إعداماً لمئات الدونمات المزروعة في المنطقة، والممتدة على مساحات كبيرة، حيث لن يتمكن المزارعون من ريّها» بعد الآن. ولفت إلى أن «أكثر من 100 عائلة فلسطينية تعيش على الزراعة في تلك المنطقة، وستؤدي مصادرة المضخات إلى فقدانها مصدر رزقها»، معتبراً مصادرة المضخات «خطوة إسرائيلية خطيرة ضمن سلسلة خطوات ينتهجها الجيش والمستوطنون لترحيل السكان من المنطقة، وفتحها أمام المستوطنين». ويأتي هذا التطور مع قيام مستوطنين إسرائيليين، أخيراً، بنصب خيام في مناطق متفرقة بالضفة الغربية، تمهيداً لأستيطانها. وتبلغ مساحة منطقة الأغوار الفلسطينية، نحو 1,6 مليون دونم (الدونم ألف متر مربع)، ويقطن فيها قرابة 13 ألف مستوطن إسرائيلي في 38 مستوطنة، في حين يسكن حوالي 65 ألف فلسطيني في 34 تجمعاً. وأصيب فلسطيني بجروح جرّاء اعتداء جنود الاحتلال عليه بالضرب، في مدرسة المالح بالأغوار الشمالية في الضفة الغربية المحتلة. وقال مسؤول ملف مقاومة الاستيطان في طوباس معتز بشارات، لوكالة الأناضول، إن «جيش الاحتلال الإسرائيلي اقتحم مدرسة المالح الأساسية، وأنزل علم فلسطين عن سطحها»، مضيفاً أن الجيش «اعتدى بالضرب على المساعد الإداري، عمار فقهاء، ما استدعى نقله إلى المستشفى التركي الحكومي للعلاج».

واقتحمت قوات كبيرة من جيش الاحتلال مخيم بلاطة في نابلس، شمالي الضفة الغربية، وسط اشتباكات ومواجهات عنيفة مع عناصر المقاومة. وقالت كتائب شهداء الأقصى، الجناح العسكري لحركة فتح، في بيان، إنها أوقعت جرافة عسكرية إسرائيلية في كمين محكم بمخيم بلاطة بعد استدراجها بعمليات مخفّفة من الرصاص إلى مكان الكمين، حيث تم تفجير عبوة شديدة الانفجار بالجرافة، ما أدى إلى إعطابها وإصابة من بداخلها. واحتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلي 30 فلسطينياً لعدة ساعات عقب اقتحامها مخيم الدهيشة، جنوب بيت لحم. وتخلل الاقتحام تفتيش معظم منازل المخيم. كما اقتحمت قوة من جيش الاحتلال قرية النبي صالح، غرب رام الله، وسط الضفة الغربية، فيما اقتحمت أخرى بلدة سنجل، شمال رام الله، وسط الضفة الغربية. ومنعت قوات الاحتلال المزارعين من بلدة بيت فوريك شرق نابلس، من قطف ثمار الزيتون. وقالت مصادر محلية لوكالة وفا إن قوات الاحتلال طردت المزارعين من منطقة وادي العزب القريبة من مستوطنة إيتمار غرب بيت فوريك، بحجة إلغاء التنسيق، ومنعتهم من قطف ثمار الزيتون.

وأكدت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، في بيان مشترك، أن قوات الاحتلال اعتقلت منذ مساء أول من أمس وحتى صباح أمس الاثنين 10 فلسطينيين من مختلف مناطق الضفة الغربية، ومن بين المعتقلين شقيقان. وفي مخيم الدهيشة ببيت لحم، نفذت قوات الاحتلال عمليات تحقيق ميداني طاولت العشرات من الفلسطينيين، وأفرج عن معظمهم لاحقاً بعد تعرضهم لإعتداءات وتهديدات. ووفق هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، فقد اعتقل الاحتلال أكثر من 11700 فلسطيني، بينهم المئات من القدس المحتلة، منذ بدء العدوان على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023. وقالت وكالة وفا إن عشرات المستوطنين اقتحموا باحات المسجد الأقصى بحماية من شرطة الاحتلال وأدوا طقوساً تلمودية من بينها ما يسمى بـ«السجود الملحمي».

كانت الأجواء في لبنان تشير، أمس الاثنين، إلى إيجابية في سياق التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، مع ترقب زيارة المبعوث الأميركي عاموس هوكشتاين بيروت، قبل أن تبرز أجواء سلبية مساء، عبر تسريبات عن تأجيل زيارة هوكشتاين، ورفض إسرائيلي للاتفاق

اتفاق وقف حرب لبنان

رد إيجابي من بيروت وسلبية إسرائيلية

بيروت ـ **رينا الجمّال**
حيفا ـ **نايف زيداني**

بعدما كانت المؤشرات في لبنان، أمس الاثنين، تدل على اتجاه إيجابي في سياق التوصل إلى اتفاق لوقف الحرب الإسرائيلية على لبنان، بعد تأكيد رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي لـ«التلفزيون العربي» أن رد لبنان على المقترح الأميركي إيجابي، وفيما كان يُنتظر وصول المبعوث الأميركي عاموس هوكشتاين إلى بيروت اليوم الثلاثاء لمعرفة الموقف اللبناني، جاءت المعطيات عصر أمس من الولايات المتحدة وإسرائيل لتعطي انطباعاً سلبياً، بعد تسريبات عن تأجيل هوكشتاين زيارته إلى العاصمة اللبنانية حتى الحصول على المزيد من الإيضاحات حول الموقف اللبناني، وفق موقع أكسيوس الأميركي، فيما كانت تصدر من تل أبيب تسريحات من حلفاء رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو برفض الاتفاق. أما ميدانياً، فالتصعيد سيّد الموقف، مع استمرار الغارات على مناطق عديدة.

وأعلن رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي، في حديث لـ«التلفزيون العربي» أمس، أن رد لبنان على المقترح الأميركي المقدم الأسبوع الماضي لرئيس البرلمان نبيه بري كان إيجابياً، مع بعض التوضيحات في بعض النقاط التي يسودها الضبابية التي «نريد توضيحها كي لا نقع في المجهول في المستقبل»، نافياً أن تكون مسودة المقترح الأميركي تتضمن منح إسرائيل حرية العمل الأمني داخل الأراضي اللبنانية. وشدد ميقاتي على أن «العنوان العريض والأساسي بالنسبة لنا هو تطبيق القرار 1701 ونوع من تفسير للتطبيق، وهذا هو الحل بدون زيادة أو نقصان في أي شيء يتعارض مع القرار». لكنه لفت إلى أن «الإسرائيلي لديه أهداف تجاوزت القرار 1701». وأضاف أن «الغاية هي الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية، وأن يعيش الجنوب في استقرار دائم في المستقبل، وهذا ما نسعى إليه نحن وحزب الله»، متابعاً أن «مسعى وقف إطلاق النار ممكن (تحقيقه) وهو مصلحة للجميع، وأهم شيء عندي هو وقف النار، وإعادة النازحين، وإعادة الإعمار، ثم نتحدث عن الواقع السياسي في لبنان».

ولفت إلى أن لجنة الإشراف على تنفيذ المقترح الأميركي في حال جرى الاتفاق عليه لا تتعارض مع القرار الدولي، وأن هناك مستجدات قد تطرأ يفترض أن تتعامل معها هذه اللجنة في حال تعذّر التعامل معها من الجيش اللبناني. وأوضح أن عمل هذه اللجنة سيكون إشرافياً فقط، ولفترة زمنية محدودة، والا تراجع عن فرض السيادة اللبنانية كاملة على المعابر والحدود.

وفي السياق، نقل وزير العمل اللبناني، مصطفى بيرم، عن رئيس البرلمان نبيه بري بعد لقائهما، أمس، رأي بري بأن «الجو إيجابي في ما يتعلق بالاتفاق المزمع، لكنه يكرر دائماً المثل القائل: ما تقول فول غير ما يصير بالمكيول». وأضاف بيرم أن «الأمور بخواتيمها، ولبنان إيجابي بما يخص المقترح الأميركي، وسنرى العدو الإسرائيلي هل سيقبل بوقف إطلاق النار أم لا». ولفت إلى أنه «يترقب زيارة لهوكشتاين غداً (اليوم) الثلاثاء، والأمور متروكة للغد، لبيلغه (بري) موقف لبنان الإيجابي، وعندها ستتسلط الأنظار إلى الموقف الإسرائيلي إن كان يريد وقف إطلاق النار وعدوانه أو يريد الاستمرار في ارتكاب جرائم الحرب». وأوضح بيرم أن المقترح عندما قدّم بالصيغة الأولى كان يحتوي على نقاط تخالف السيادة اللبنانية، وأعلن لبنان التزامه بالقرار 1701 من دون زيادة أو نقصان، وقد جرى إسقاطها، وهناك نقاط لم نتناقش فيها أبداً وهي حرية الحركة للعدو، فهذا لا نسمح به أو بمناقشته. وتابع «إذا لم يقبل العدو، فإنّ العالم سيشهد أنّ هؤلاء لا يريدون إلا القتل وإلغاء الآخرين، عندها فلا خيار لنا إلا بالصمود والانتصار». وأردف بيرم «سبق أن رأينا في 27 سبتمبر/أيلول الماضي، عندما وافق لبنان على المبادرة الأميركية الفرنسية لوقف إطلاق النار)، كانت عملية الغدر التي حصلت من داخل الأمم المتحدة، في سابقة خطيرة، إذ كانت مكاناً لاتخاذ قرار اغتيال خطير جداً (كان نتنياهو يشارك في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما اتخذ قرار اغتيال الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله)، مما يؤكد أن الحرب لا تحتاج إلى ذرائع، وأنّ توسّع الحرب كان بقرار إسرائيلي». كذلك، قال بيرم إن رئيس البرلمان وضعه في أجواء زيارة كبير مستشاري المرشد الإيراني علي لاريجاني إلى بيروت، وكان فحوى موقفه تأكيد وقوف إيران خلف الدولة اللبنانية، وتأييدها ما تقرّره الحكومة والمقاومة والشعب اللبناني.

وكانت أوساط بري قد قالت لـ«العربي الجديد»، إنّ «الأجواء وإن كانت إيجابية نوعاً ما، لكن لا يمكن البناء عليها، والأخذ بها، سواء للتجارب السابقة مع العدو على الصعيد اللبناني، وأخرها المبادرة الأميركية الفرنسية، أو مسار الهدنة في غزة، فنحن نتعامل مع عدو لا يؤتمن، ونعرف مناوراته للظهور بمظهر المتعاون لا المعرقل وحيله، ولا ثقة تالياً بكلامه، من هنا تكرار التأكيد بأنّ العبرة تبقى بالخواتيم». وأكدت أن «المقترح الأميركي الأخير أخذ بكثير من الملاحظات اللبنانية، وكما بات معروفاً فإنّ المسودة لا تتضمن أي نوع من حرية الحركة لجيش الاحتلال في لبنان، الأمر الذي كنّا نعارضه، ونعتبره مسّاً بالسيادة الوطنية، كما لا تتضمن بند نشر قوات من حلف شمال الأطلسي (ناتو) أو غيرها في لبنان، والنقاش هو حول لجنة الإشراف على تنفيذ القرار 1701».

> ميقاتي: العنوان الأساسي بالنسبة لنا هو تطبيق القرار 1701

> القناة 12: نتنياهو لا يعتقد أن الاتفاق قابل للتطبيق

وواضح أن الأجواء الإيجابية جاءت من تل أبيب أيضاً، إذ نقلت القناة 12 العبرية عن أعضاء في لجنة الخارجية والأمن في الكنيست أنه تسمم، أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لا يعتقد أن الاتفاق مع لبنان قابل للتطبيق على الأرض، مضيفين أن نتنياهو يطالب بحرية عمل إسرائيلية في لبنان، ومنع نقل الأسلحة من سورية، مع إشارتهم إلى أن هذين المطلبين لا يتفقان مع الوسطاء. وفي السياق، قال وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، إن أي اتفاق مع لبنان «لا يساوي الورقة المطبوع عليها». وأضاف أن «تحرك لإذاعة الجيش الإسرائيلي، أمس، حول إمكان التوصل لاتفاق مع لبنان، الثلاثاء، لإجراء محادثات حول وقف إطلاق النار. وقال المسؤول إن حزب الله قدم إلى بري ملاحظات بشأن المقترح الأميركي لوقف إطلاق النار، من غير المرجح أن تعرقل تطبيق الهدنة. وقال المسؤول: «في حالة اكتشاف منشأة لحزب الله على سبيل المثال، من الذي سيفككها؟»، مضيفاً أن «الجانب اللبناني يريد أن يتعامل الجيش (اللبناني) مع هذا الأمر». ووفق القناة 12 الإسرائيلية، يتوجه هوكشتاين، غداً الأربعاء، إلى إسرائيل، وقالت القناة إن «الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق في لبنان تصل إلى مرحلة حاسمة هذا الأسبوع».

لكن بعد هذه الأجواء الإيجابية، أفاد موقع أكسيوس الأميركي، نقلاً عن مسؤولين أميركيين، عصر أمس، أن هوكشتاين أبلغ بري بأنه أجّل سفره إلى بيروت حتى الحصول على مزيد من التوضيحات حول الموقف اللبناني من اتفاق وقف إطلاق النار. كما أكد مصدر رسمي لبناني لـ«العربي الجديد» أنه لم يكن هناك موعد رسمي حتى عصر أمس لهوكشتاين لعقد لقاءات في بيروت.

الأجواء السلبية جاءت من تل أبيب أيضاً، إذ نقلت القناة 12 العبرية عن أعضاء في لجنة الخارجية والأمن في الكنيست أنه تسمم، أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لا يعتقد أن الاتفاق مع لبنان قابل للتطبيق على الأرض، مضيفين أن نتنياهو يطالب بحرية عمل إسرائيلية في لبنان، ومنع نقل الأسلحة من سورية، مع إشارتهم إلى أن هذين المطلبين لا يتفقان مع الوسطاء. وفي السياق، قال وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، إن أي اتفاق مع لبنان «لا يساوي الورقة المطبوع عليها». وأضاف أن «تحرك لإذاعة الجيش الإسرائيلي، أمس، حول إمكان التوصل لاتفاق مع لبنان، الثلاثاء، لإجراء محادثات حول وقف إطلاق النار. وقال المسؤول إن حزب الله قدم إلى بري ملاحظات بشأن المقترح الأميركي لوقف إطلاق النار، من غير المرجح أن تعرقل تطبيق الهدنة. وقال المسؤول: «في حالة اكتشاف منشأة لحزب الله على سبيل المثال، من الذي سيفككها؟»، مضيفاً أن «الجانب اللبناني يريد أن يتعامل الجيش (اللبناني) مع هذا الأمر». ووفق القناة 12 الإسرائيلية، يتوجه هوكشتاين، غداً الأربعاء، إلى إسرائيل، وقالت القناة إن «الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق في لبنان تصل إلى مرحلة حاسمة هذا الأسبوع».

دمار جراء غارات إسرائيلية على عربصاليم جنوبي لبنان (الأناضول)

لكن بعد هذه الأجواء الإيجابية، أفاد موقع أكسيوس الأميركي، نقلاً عن مسؤولين أميركيين، عصر أمس، أن هوكشتاين أبلغ بري بأنه أجّل سفره إلى بيروت حتى الحصول على مزيد من التوضيحات حول الموقف اللبناني من اتفاق وقف إطلاق النار. كما أكد مصدر رسمي لبناني لـ«العربي الجديد» أنه لم يكن هناك موعد رسمي حتى عصر أمس لهوكشتاين لعقد لقاءات في بيروت.

الأجواء السلبية جاءت من تل أبيب أيضاً، إذ نقلت القناة 12 العبرية عن أعضاء في لجنة الخارجية والأمن في الكنيست أنه تسمم، أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لا يعتقد أن الاتفاق مع لبنان قابل للتطبيق على الأرض، مضيفين أن نتنياهو يطالب بحرية عمل إسرائيلية في لبنان، ومنع نقل الأسلحة من سورية، مع إشارتهم إلى أن هذين المطلبين لا يتفقان مع الوسطاء. وفي السياق، قال وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، إن أي اتفاق مع لبنان «لا يساوي الورقة المطبوع عليها». وأضاف أن «تحرك لإذاعة الجيش الإسرائيلي، أمس، حول إمكان التوصل لاتفاق مع لبنان، الثلاثاء، لإجراء محادثات حول وقف إطلاق النار. وقال المسؤول إن حزب الله قدم إلى بري ملاحظات بشأن المقترح الأميركي لوقف إطلاق النار، من غير المرجح أن تعرقل تطبيق الهدنة. وقال المسؤول: «في حالة اكتشاف منشأة لحزب الله على سبيل المثال، من الذي سيفككها؟»، مضيفاً أن «الجانب اللبناني يريد أن يتعامل الجيش (اللبناني) مع هذا الأمر». ووفق القناة 12 الإسرائيلية، يتوجه هوكشتاين، غداً الأربعاء، إلى إسرائيل، وقالت القناة إن «الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق في لبنان تصل إلى مرحلة حاسمة هذا الأسبوع».

> بقاني: طهران لم تترك طاولة التفاوض بشأن «النووي» مطلقاً

المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي، هدد أمس الاثنين، بأن الحكومة الإيرانية لن تبقي عقوبات الاتحاد الأوروبي من دون رد. من جهة ثانية أكد بقائي أن بلاده ستنظر إلى سلوك الإدارة الأميركية المقبلة، وبناء على ذلك «سترسم

بقاني خلال مؤتمر صحافي في طهران، أكتوبر الماضي (عصا كيناري/فرانس برس)

تحركاتها في المستقبل». مقللاً من أهمية تغيير الرؤساء والإدارات في الولايات المتحدة، قائلاً إن «السجل المرير في العلاقات الثنائية بعود إلى عقود مديدة لم تظهر فيها الإدارات الأميركية المتلاحقة حسن نية أو جهداً لتدارك الأخطاء». وأضاف أن طهران ستحكم بناء على أداء إدارة الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، مشيراً إلى أن السفارة السويسرية في طهران هي قناة الاتصال بين إيران والولايات المتحدة باعتبارها مكتب رعاية المصالح الأميركية في إيران، مجدداً تعهداته برد بلاده على التهديدات الإسرائيلية «بطريقتها»، معلناً، في الوقت ذاته، استعدادها للدخول في حوار مع أوروبا بناء على «العزة والحكمة والمصلحة». وبشأن الملف النووي، أكد بقائي أن طهران لم تترك طاولة التفاوض مطلقاً، قائلاً إنها «أظهرت حسن نيّاتها، واليوم حان دور أوروبا لتظهر ذلك». ولفتاً إلى أن صلاحية القرار الدولي 2231 ستنتهي في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2025 ليخرج تلقائياً البرنامج النووي الإيراني من جدول أعمال مجلس الأمن. وأضاف: أبدت إيران حسن نيتها وكانت زيارة المدير العام للوكالة (الدولية للطاقة الذرية رافاييل غروسي لطهران الأربعاء الماضي) مفيدة وجيدة تم فيها تفاهمات جيدة، ومن المتوقع أن تقدر الأطراف الأخرى هذا التوجه الإيجابي لإيران وتترك القضايا تستمر بطريقة فنية وبعيداً عن الضغوط السياسية».

وفي ما يتعلق بالتهديدات الإسرائيلية بمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية، قال بقائي: «بحسب القرار 533 الذي يحظر أي تهديد ضد المنشآت النووية على مجلس الأمن أن يتدخل في هذه الحالات. وهذا يعني أن مثل هذه التهديدات تشكل تهديدات للأمن القومي للدول ويجب على الأمم المتحدة أن ترد بشكل حاسم على مثل هذه التهديدات. لقد كانت منطقتنا على دراية بهذه الأساليب المخالفة للقانون من قبل الكيان الصهيوني منذ عقود، ونحن نتخذ كل التدابير لحماية منشآتنا النووية». في إيران، مجدداً تعهداته برد بلاده على أراضي إيران وسيادتها، وسنرد بشكل حاسم على العدوان الذي وقع.

وأشار إلى زيارة مستشار المرشد الإيراني علي لاريجاني إلى سورية ولبنان الأسبوع الماضي، قائلاً إن الزيارة «كانت تحمل رسالة حازمة بأن الجمهورية الإسلامية تدعم بشكل قاطع لبنان وسورية أمام استمرار العدوان الصهيوني»، مؤكداً أن «إسرائيل غير جديرة بأن تكون عضواً في الأمم المتحدة»، داعياً إلى عمل دولي مشترك لطردها من المنظمة الدولية. من جهة ثانية، أعلن الحرس الثوري الإيراني، أمس الاثنين، مقتل عنصرين من قوات النخبة (الباسيج) في مدينة سراوان في محافظة سيستان وبلوشستان، جنوب شرقي إيران. وكان الحرس قد أعلن، الخميس الماضي، في بيان، مقتل ثلاثة من ضباطه وأربعة مسلحين في اشتباكات في منطقة راسك في محافظة سيستان وبلوشستان، جنوب شرقي إيران.

الحدث

200 هجوم للفصائل على إسرائيل منذ أغسطس
ضغوط أميركية لمنع قصف العراق

> يبدو أن الحكومة العراقية نجحت في الحصول على دعم أميركي لمنع حصول رد إسرائيلي على أراضيها، كما تكشف مصادر لـ«العربي الجديد»

بغداد ـ **صفاء الكيسبي**

مع استمرار الهجمات من العراق باتجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة، تحاول السلطات العراقية منع حصول رد إسرائيلي على أراضيها، لتدخل الولايات المتحدة على الخط، وسط معطيات عن ضغوط أميركية على الاحتلال لمنع هذا الرد. وأعلنت جماعة «المقاومة الإسلامية» في العراق، أمس الاثنين، استهداف «موقع حيوي في أم الرشراش (إيلات) المحتلة، بواسطة طائرات مسيّرة»، مؤكدة استمرار هجماتها بوتيرة متصاعدة.

في هذا الوقت، كشفت مصادر سياسية عراقية أن الولايات المتحدة تمارس ضغوطاً على إسرائيل لمنعها من تنفيذ أي هجوم ضد العراق، ردّاً على الهجمات من قبل «المقاومة الإسلامية» في العراق. وقال عضو بارز في لجنة الأمن والدفاع بالبرلمان العراقي إن «واشنطن تتعامل مع العراق بوصفه حالة خاصة في دائرة الحرب الحالية وتسعى لمنع تنفيذ أي هجوم إسرائيلي تجاهه، خصوصاً أن واشنطن تمتلك وجوداً عسكرياً فيه». وأضاف طالباً عدم الكشف عن هويته، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «رئيس الوزراء العراقي بحث أخيراً مع مسؤولين أميركيين منهم وزير الخارجية أنتوني بلينكن الملف، وقد أبلغ الأخير السوداني بأن واشنطن لا تدعم أي هجوم إسرائيلي على بغداد، وستعمل على عدم حصول ذلك». وأوضح أن بلينكن «أكد للسوداني ضرورة منع جماعة المقاومة الإسلامية من تنفيذ هجماتها ضد إسرائيل»، مشيراً إلى أن «الحكومة العراقية وقيادات الإطار التنسيقي تبذل جهوداً سياسية كبيرة في هذا الاتجاه». وكشف عن «حراك سياسي لقوى عراقية شيعية تجاه بعض الفصائل المسلحة، جرى ليلة الأحد الماضي، بهدف تثبيت تفاهمات حيال عدم استهداف المصالح الأميركية وكذلك تجنيب الأراضي العراقية الهجمات التي تنفذها على دولة الاحتلال».

من جهته، قال القيادي في ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي، إن «الكيان الصهيوني لم ينفذ لغاية الآن أي ضربات عدوانية تجاه العراق، كرد على عمليات الفصائل»، مؤكداً في تصريح صحافي أن «أي ضربة إسرائيلية سوف تؤثر على العلاقة بين بغداد وواشنطن». وأضاف أن «هناك ضغوطاً من قبل الولايات المتحدة على الكيان الصهيوني لمنعه من تنفيذ أي ضربات ضد العراق، خشية من توتر العلاقة بين بغداد وواشنطن، خصوصاً أن هناك اتفاقية أمنية مشتركة بين البلدين، ولهذا أميركا ضاغط وبقوة على الكيان».

والتقت السفيرة الأميركية لدى العراق إلينا رومانسكي، أمس الأول الأحد، زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، وأكدا أهمية العمل لإيجاد حلول لتخفيف حدة الصراع في المنطقة. وذكر مكتب المالكي تمكن الجيش الإسرائيلي والبحرية من اعتراض معظم التهديدات، لكن الهجمات تعتبر حالياً مصدر إزعاج عملياتي أكثر من كونها تهديداً استراتيجياً، ومن المقدر أن هذا اتجاه خطير ويمكن أن يتصاعد». وأشارت إلى أن «مصادر استخبارية إسرائيلية وأميركية تحذر من أن إيران قد تزيد من استخدام عملائها في العراق، رداً على عمليات الجيش الإسرائيلي في لبنان وغزة، والتي أضعفت حزب الله وحماس بشكل كبير». وقالت الصحيفة إنه «بينما تحاول الحكومة العراقية منع التصعيد وترسل مبعوثين إلى طهران في محاولة لكبح جماح المليشيات، ترسل إسرائيل رسائل واضحة، عبر القنوات الدبلوماسية والاستخبارية، بأنها لن تقبل بفتح جبهة أخرى». مضيفة «أكد المسؤولون الأمنيون أنه على الرغم من أن نطاق الهجمات من العراق لا يزال أقل بكثير مقارنة بإطلاق النار من لبنان، إلا أن احتمال التصعيد سريع».

> سعد المطلبي: ضغوط أميركية لمنع تنفيذ ضربات إسرائيلية

> معاريف: إسرائيل تستعد للتعامل مع ازدياد هجمات المسيّرات

من تشييع فيادي في «كتائب حزب الله»، بغداد، 22 سبتمبر الماضي (مرتضى السوداني/الأناضول)

تقرير

روسيا تواصل تعطيل اللجنة الدستورية السورية

> لا تزال روسيا ترفض عقد أعمال اللجنة الدستورية السورية في مدينة جنيف السويسرية، وهو ما يوقف عمل هذه اللجنة

غازي عنتاب ـ **محمد أمين**

جددت موسكو رفضها تسهيل مهمة الأمم المتحدة في تحريك مياه العملية السياسية في سورية الراكدة منذ منتصف عام 2022، فهي لا تزال عند موقفها الرافض عقد جولات اللجنة الدستورية السورية في مدينة جنيف السويسرية وتريد نقلها إلى عاصمة عربية، وهو ما يجد رفضاً من المبعوث الدولي إلى سورية غير بيدرسون. وقال المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى سورية، الكسندر لافرنتييف، في تصريح لوكالة «تاس» الروسية أمس الأول الأحد، إن جنيف هي «المكان الوحيد المرفوض» من قبل الجانب الروسي لاستئناف أعمال اللجنة الدستورية السورية المشكلة من الأمم المتحدة من النظام والمعارضة السورية والمجتمع المدني من كلا الطرفين، لكتابة دستور جديد للبلاد. وذكر المسؤول الروسي أن سلطنة عُمان، ومصر والسعودية، والعراق، أعلنت استعدادها لاستضافة اجتماعات اللجنة الدستورية السورية، مؤكداً استعداد بلاده للعمل في هذه العواصم، مشيراً إلى أن الخيار المصري «مطروح على الطاولة»، إضافة إلى خيار الرياض، لافتاً إلى أن المعارضة السورية ترفض عقد الاجتماعات في العاصمة العراقية بغداد بسبب موقف الحكومة العراقية المنحاز للنظام.

وعن أسباب العناد الروسي حيال عقد أعمال اللجنة الدستورية السورية في جنيف، أوضح المحلل السياسي المختص بالشأن الروسي طه عبد الواحد، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «الموقف الروسي المتشدد مرده وقوف الدول الأوروبية بما فيها سويسرا، إلى جانب أوكرانيا»، مضيفاً: «منذ أن انضمت سويسرا عام 2022 إلى العقوبات الأوروبية ضد روسيا، أعلنت موسكو، على لسان وزير خارجيتها، أن سويسرا لا يمكن أن تكون وسيطاً في تسوية النزاعات لأنها فقدت صفة الدولة المحايدة». وتابع: «أوروبا فرضت عقوبات على عدد كبير من المسؤولين الروس، وترى موسكو أن هذا سيحول دون تمكن الموقف «غير الودّي والعدائي لسويسرا الدستورية، ولذلك أكدت رفضها استمرار عمل اللجنة في جنيف، وأبدت استعدادها للبحث عن أي عاصمة أخرى بديلة». ورأى عبد الواحد أن هناك بعداً آخر لموقف الروس المتصلب، فـ«موسكو وجدت فرصة مناسبة للحد من الدور الأوروبي في تسوية النزاعات، ومع أن سويسرا ليست عضواً في الاتحاد الأوروبي، إلا أنها تبقى دولة مركزية في أوروبا». وأضاف أن «الحد من الدور الأوروبي يعني الحد من هيمنة الغرب على تسوية النزاعات عبر أوروبا، وفق ما يرى البعض في موسكو، وهو ما يخدم المساعي الروسية لإعادة بناء النظام العالمي وخلق مراكز دولية جديدة، تتناسب مع مرحلة ما بعد أحادية القطب».

وكان النظام السوري قد مارس طيلة ثماني جولات سياسة المماطلة، بحيث لم تستطع الوفود المشاركة كتابة مادة واحدة من الدستور الجديد، ما يؤكد أن النظام وحلفاءه الروس والإيرانيين ليسوا بصدد تنفيذ القرارات الدولية وغير معنيين بالتوصل إلى حل سياسي وفق بنودها. ونصّ قرار مجلس الأمن الدولي 2254، الذي استند إليه بيان جنيف 1 الذي صدر منتصف عام 2012، «باعتباره الأرضية الأساسية لتحقيق عملية الانتقال السياسي بهدف إنهاء النزاع في سورية»، على «تشكيل هيئة حكم ذات مصداقية، وتشمل الجميع وغير طائفية»، و«اعتماد مسار صياغة دستور جديد لسورية في غضون 6 أشهر».

> ممثل المعارضة في اللجنة يستبعد عقد جولة جديدة من أعمالها

ممثليها من المشاركة في اجتماعات اللجنة الدستورية، وأن «غير الودّي والعدائي لسويسرا هو الموقف الروسي الذي يحظر أي تهديد ضد المنشآت النووية على مجلس الأمن أن يتدخل في هذه الحالات. وهذا يعني أن مثل هذه التهديدات تشكل تهديدات للأمن القومي للدول ويجب على الأمم المتحدة أن ترد بشكل حاسم على مثل هذه التهديدات. لقد كانت منطقتنا على دراية بهذه الأساليب المخالفة للقانون من قبل الكيان الصهيوني منذ عقود، ونحن نتخذ كل التدابير لحماية منشآتنا النووية». في إيران، مجدداً تعهداته برد بلاده على أراضي إيران وسيادتها، وسنرد بشكل حاسم على العدوان الذي وقع.

وأشار إلى زيارة مستشار المرشد الإيراني علي لاريجاني إلى سورية ولبنان الأسبوع الماضي، قائلاً إن الزيارة «كانت تحمل رسالة حازمة بأن الجمهورية الإسلامية تدعم بشكل قاطع لبنان وسورية أمام استمرار العدوان الصهيوني»، مؤكداً أن «إسرائيل غير جديرة بأن تكون عضواً في الأمم المتحدة»، داعياً إلى عمل دولي مشترك لطردها من المنظمة الدولية. من جهة ثانية، أعلن الحرس الثوري الإيراني، أمس الاثنين، مقتل عنصرين من قوات النخبة (الباسيج) في مدينة سراوان في محافظة سيستان وبلوشستان، جنوب شرقي إيران. وكان الحرس قد أعلن، الخميس الماضي، في بيان، مقتل ثلاثة من ضباطه وأربعة مسلحين في اشتباكات في منطقة راسك في محافظة سيستان وبلوشستان، جنوب شرقي إيران.

رصد

الاتحاد الأوروبي وبريطانيا يشددان العقوبات على إيران

طهران ـ **صابر غل عنبري**

حاولت طهران التقليل من تأثير وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، مكررة تمسكها بالرد على الهجوم الإسرائيلي عليها في 26 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، في الوقت الذي طالبت فيه الغرب بتقدير الموقف الإيراني «الإيجابي» بشأن ملفها النووي بينما كان الاتحاد الأوروبي وبريطانيا يشددان العقوبات على طهران.

واعلنت المفوضية الأوروبية أمس الاثنين أن الاتحاد الأوروبي وسع نطاق العقوبات المفروضة على إيران على خلفية دعمها لروسيا في الحرب ضد أوكرانيا. وأوضحت المفوضية أن التكتل أضاف إلى قائمة العقوبات شركة خطوط الشحن التابعة للجمهورية الإسلامية الإيرانية (إريسل) ومديرها محمد رضا خباباني. وتستهدف العقوبات الجديدة سفناً وموانئ تُستخدم في نقل طائرات مسيرة وصواريخ وتقنيات ومكونات ذات صلة صنعتها إيران. وتشمل العقوبات حظر أي معاملة مع الموانئ التي يملكها أو يشغلها أو يسيطر عليها أفراد وكيانات خاضعة لعقوبات. كما شملت العقوبات ثلاث شركات شحن روسية، هي إم جي فلوت وفي تي إس بروكر وارباكس، على خلفية نقلها أسلحة إيرانية شملت قطع غيار طائرات مسيرة عبر بحر قزوين لتسليح القوات الروسية في أوكرانيا.

وبدورها فرضت بريطانيا أمس عقوبات على الخطوط الجوية الإيرانية، الناقل الوطني، وعلى «إيرسل». وقالت إن الإجراء يأتي ردّاً على نقل إيران لصواريخ بالستية إلى روسيا. وأضافت بريطانيا أن أصول الشركتين ستتعرض للتجميد بسبب دورهما في تزويد روسيا بالأسلحة التي تستخدمها في ساحة المعركة ضد أوكرانيا. وقال وزير الخارجية البريطاني ديفيد لامي «محاولات إيران لتقويض الأمن العالمي خطرة وغير مقبولة.. نكرر دعوتنا لإيران بوقف دعمها لحرب روسيا غير القانونية على أوكرانيا». وأضافت بريطانيا أنها فرضت عقوبات أيضاً على سفينة شحن روسية هي (بورت اوليا-3) لدورها في نقل الإمدادات العسكرية إلى روسيا وكان

شرق غرب

سريلانكا: الحكومة تودي اليمين الدستورية

أدت حكومة مكونة من 21 عضواً اليمين الدستورية، أمس الاثنين، أمام رئيس سريلانكا الجديد أنورا كومارا ديسانايكي (الصورة) بعد أن فاز حزبه بأغلبية الثلثين في البرلمان في الانتخابات التي جرت الخميس الماضي. وحصل حزب القوة الشعبية الوطنية بزعامة ديسانايكي على 159 مقعداً من أصل 225 في الانتخابات، ما يسمح له بإجراء إصلاحات شاملة، منها وعده أثناء حملته الانتخابية بوضع دستور جديد.
(أسوشييتد برس)

اليونان: هجوم على وحدة شرطة أمام قنصلية تركية

تعرضت وحدة من شرطة مكافحة الشغب متمركزة أمام القنصلية التركية في مدينة سالونيك بشمال اليونان، لهجوم أمس الاثنين، من قبل أشخاص ألقوا على عناصرها زجاجات مولوتوف وأشارت الشرطة، في بيان، إلى أنه تم اعتقال أربعة أشخاص على خلفية الهجوم.
(أسوشييتد برس)

بنغلادش ستطالب الهند بتسليمها حسينة

أعلن رئيس الحكومة البنغلادشية المؤقتة محمد يونس، مساء الأحد الماضي، أن بلاده ستطلب تسلم رئيسة الوزراء المخلوعة الشيخة حسينة التي فرت إلى الهند في الخامس من أغسطس/آب الماضي. وقال يونس، في تصريح صحافي: «سنسعى إلى تسلّم المستبدة المخلوعة، من الهند». في هذا الوقت، استمعت محكمة خاصة في بنغلادش إلى مستجدات من الشرطة بشأن ما فعلته الأجهزة الأمنية لاعتقال حسينة ومساعديها المقربين الذين يواجهون اتهامات بسبب مقتل مئات الأشخاص خلال احتجاجات في أغسطس الماضي.
(فرانس برس، أسوشييتد برس)

أميركا والفيليبين توقعان اتفاقاً لتبادل المعلومات العسكرية

وقع وزيرا الدفاع الأميركي لويد أوستن والفيليبيني جيلبرتو تيودورو، في مانيلا أمس الاثنين، اتفاقاً بشأن تبادل المعلومات والتكنولوجيا العسكرية السرية بين البلدين. وقال مسؤولون إن «اتفاقية الأمن العام للاستخبارات العسكرية» تسمح بتبادل المعلومات السرية التي يمكن أن تفيد الدفاع الوطني الفيليبيني، وتسهل بيع بعض التقنيات السرية. وذكرت وزارة الدفاع الفيليبينية، أن الوثيقة «خطوة حاسمة لتعزيز تبادل المعلومات وتعميق العمل الميني بين الفيليبين والولايات المتحدة».
(فرانس برس)

كيم يطالب الجيش بالاستعداد للحرب

طالب زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون (الصورة) جيش بلاده بأن يركز كل جهوده على إكمال الاستعدادات للحرب، حسبما ذكرت وكالة الأنباء المركزية أمس الاثنين. واتهم كيم أميركا وكوريا الجنوبية بالتسبب في وصول التوترات بالمنطقة إلى أسوأ مرحلة في التاريخ». من جهة ثانية، أعلنت هيئة الأركان الكورية الجنوبية، في بيان، أن بيونغ يانغ أطلقت بالونات محملة بالقمامة باتجاه الجنوب، وذلك بعد ثلاثة أسابيع من الانقطاع.
(أسوشييتد برس، قنا)

الحدث

قرّرت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، وفق تسريبات إعلامية، السماح لأوكرانيا باستخدام صواريخ أميركية بعيدة المدى بحوزتها لضرب العمق الروسي، في محاولة لتعزيز موقف كييف التفاوضي

ضوء أميركي أخضر لأوكرانيا

إدارة بايدن تتجاوز خطاً أحمر روسياً

تبلغ الحرب الروسية على أوكرانيا، اليوم الثلاثاء، يومها الألف، والذي يأتي مترافقاً مع قرار للرئيس الأميركي جو بايدن، اتخذه أول من أمس الأحد، بالسماح للجيش الأوكراني باستخدام الصواريخ بعيدة المدى لتنفيذ هجمات داخل الأراضي الروسية، وذلك بعد طول ممانعة من قبل واشنطن لمثل هذه الخطوة، وسط انقسام داخل الإدارة الأميركية حول منافعها أو عواقبها. ويأتي القرار، الذي قد يكون «مغيراً لقواعد اللعبة»، أو «متاخراً»، وهو أمر قيد التكشف خلال الفترة المقبلة، على بعد شهرين من انتهاء ولاية بايدن، التي اتسمت بالدعم المالي والعسكري القوي لكييف بمواجهة الغزو الروسي الذي بدأ في 24 فبراير/شباط 2022، إلى حدّ اعتبار هذه الحرب بمثابة حرب بالوكالة بين الولايات المتحدة وروسيا على الأرض الأوكرانية، من دون أن تتخطى خطوطاً حمراء معينة، كمشاركة حلف شمال الأطلسي (ناتو) فيها مباشرة، أو ضرب العمق الروسي بمواجهات مباشرة. كما يأتي القرار، الذي حذّر من الكرملين أمس، باعتباره يصب الزيت على النار، في محاولة قبل مغادرة بايدن الحكم، وتسلّم دونالد ترامب مجدداً الرئاسة، لتعزيز موقف كييف في أي مفاوضات قد تطلقها إدارة ترامب لوقف الحرب، علماً أن الرئيس الجمهوري المنتخب تعهد بإنهاء حرب أوكرانيا، عبر الدبلوماسية، هي التي يعتبرها مكلفة على الولايات المتحدة، وتمنعها من التفرغ لمواجهة الصين. علماً أن القرار جاء أيضاً بعد لقاء بايدن وترامب في البيت الأبيض الأربعاء الماضي، والذي تضمن عرضاً لرؤيتهما للوضع في أوكرانيا، من دون أن يتضح ما إذا كان ترامب منح الضوء الأخضر لهذه الخطوة، لتصعيد النزاع، قبل الدخول في مرحلة التفاوض.

وسمح الرئيس الأميركي جو بايدن، أول من أمس، للمرة الأولى، بأن تستخدم أوكرانيا الصواريخ طويلة المدى التي تقدمها لها الولايات المتحدة، لتنفيذ هجمات داخل روسيا، فيما قال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، الذي تواجه بلاده تقدماً للقوات الروسية على الجبهة، وتكثيف روسيا لهجماتها على البنى التحتية الأوكرانية، إن «الصواريخ ستتحدث عن نفسها». علماً أن زيلينسكي صرّح قبل أيام قليلة، أنه يأمل بأن يكون عام 2025، عام انتهاء الحرب في بلاده، بالطرق الدبلوماسية، وهو ما سيحتاج برأيه إلى بقاء حلفاء كييف إلى جانبها للتفاوض من موقع قوة، والوصول إلى صفقة «عادلة» لها. وبحسب مصادر أميركية عدة تحدثت لوكالات الأنباء العالمية والصحف الأميركية، فإن السماح لأوكرانيا باستخدام أنظمة صواريخ «أتاكامز» على الأرجح، يأتي رداً على قرار روسيا الاستعانة بقوات إرسال الآلاف من جنود هذا البلد إلى روسيا لمساعدة موسكو في استعادة المساحات التي استولت عليها القوات الأوكرانية داخل إقليم كورسك الروسي على الحدود بين البلدين. وبحسب التقديرات الأميركية والأوكرانية والكورية الجنوبية، تم إرسال نحو 12 ألف جندي كوري شمالي إلى روسيا. ويقول مسؤولون استخباريون غربيون إن بيونغ يانغ زودت روسيا أيضاً بكميات كبيرة من الذخائر لتعويض مخزونها الذي يتضاءل من الأسلحة.

وظل الرئيس الأوكراني والعديد من أنصاره في الدول الغربية، يضغطون طويلاً على بايدن من أجل السماح لأوكرانيا بقصف أهداف عسكرية داخل الأراضي الروسية بواسطة الصواريخ الغربية بعيدة المدى التي أصبحت بيد كييف بالفعل، وذكر فريق الرئاسة الأوكرانية أن الحظر الأميركي يجعل من المستحيل لكييف وقف الهجمات الروسية على المدن وشبكات الطاقة الأوكرانية، ما قد يؤدي إلى هزيمة كييف في الحرب، وكان هذا الجدل مثار خلاف بين الدول الأعضاء في ناتو.

و«أتاكامز»، وهو اختصار نظام الجيش الصاروخي التكتيكي Army Tactical Missile System، هو نظام صاروخي تكتيكي أميركي متطور، تمّ تصميمه لإطلاق صواريخ بعيدة المدى بدقة عالية. ويعمل «أتاكامز» عبر قاذفات راجمات صواريخ متعددة مثل «هيمارس»، ويتميز بإمكانية استهداف مواقع حيوية بدقة تصل إلى مدى يتراوح بين 165 إلى 300 كيلومتر. وظلت إدارة بايدن تخشى في السابق من تسعير الحرب في أوكرانيا، مع روسيا النووية، علماً أن الرئيس الروسي كان رفع السقف مراراً مع اشتداد طلب كييف لاستخدام مثل هذه الصواريخ، بأن بلاده من الممكن أن تستخدم السلاح النووي إذا تعرضت لضربات بأسلحة تقليدية، في تغيير للعقيدة النووية، جرى اعتماده في سبتمبر/أيلول الماضي. كما اعتبر بوتين أن استخدام كييف للصواريخ بعيدة المدى لضرب العمق الروسي، يعني دخول حلف شمال الأطلسي مباشرة في الحرب، وأكد أواخر الشهر الماضي، أن وزارة الدفاع تعمل على طرق مختلفة للرد إذا ساعدت الولايات المتحدة وحلفاؤها في الناتو، أوكرانيا، على ضرب عمق روسيا بصواريخ غربية بعيدة المدى. لكن واشنطن كانت تخشى أيضاً من نفاد مخزونها من هذه الأنظمة بحال طول الحرب. ولم يستخفض الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، المتوجس من عودة ترامب للبيت الأبيض، كثيراً، في التعليق على قرار بايدن. وقال أول من أمس: «اليوم، هناك تقارير عدة تتحدث عن أننا تلقينا الإذن باتخاذ الإجراءات المناسبة. لكن الهجمات لا تحصل بالكلمات. مثل هذه الأمور، لا يعلن عنها في الإعلام. الصواريخ (بعيدة المدى) ستتحدث عن نفسها». وكان قرار بايدن قد كشف للإعلام، بعد ساعات قليلة أول من أمس من إعلان السلطات الأوكرانية أنها فرضت إجراءات طوارئ لتقنين الكهرباء بشكل إضافي، بعد شنّ القوات الروسية حملة جوية عنيفة استهدفت البنى التحتية للطاقة في كل أنحاء البلاد. كما يأتي القرار في وقت تحقق فيه القوات الروسية مزيداً من التقدم الواضح باتجاه الشرق الأوكراني. وردا على القرار الأميركي، اعتبر الكرملين أمس، أنه «يصب الزيت على النار». وقال الكرملين إن القرار سيؤدي إلى زيادة التوتر وتعميق انخراط الولايات المتحدة في الصراع، مُتهماً إدارة بايدن بتأجيجه. وفي هذا الصدد، أشار المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف، إلى أنه «إذا جرى بالفعل صياغة مثل هذا القرار ونُقل إلى نظام كييف، فهذه جولة جديدة من التوتر وموقف جديد نوعياً من ناحية تورط الولايات المتحدة في هذا الصراع»، مضيفاً أن بوتين «أوضح موقف روسيا بشكل قاطع» حول المسألة. وقال إنه «من الواضح أن الإدارة المنتهية ولايتها في واشنطن تنوي اتخاذ خطوات لمواصلة صبّ الزيت على النار».

كما قال مسؤول روسي مقرب من الكرملين، لوكالة رويترز، إن الخطوة الأميركية إذا تأكدت، ستكون استفزازية للغاية بالنسبة لإدارة منتهية ولايتها لكنها لن تغير نتيجة الحرب. واعتبرت النائبة في البرلمان الروسي الكرملين أمس، أن «هؤلاء الأشخاص» يحاولون تصعيد الموقف إلى أقصى حد بينما لا يزالون في مناصبهم»، معربة عن «أملها الكبير في أن (دونالد) ترامب سيلغي هذا القرار إذا تم اتخاذه لأنهم يخاطرون بشدة ببدء الحرب العالمية الثالثة وهو أمر ليس في مصلحة أحد».

من جهته، قال رئيس لجنة الدفاع في البرلمان الروسي (دوما)، أندريه كارتابولوف، بحسب ما نقلت عنه وكالة ريا نوفوستي، إن القرار الأميركي «لن يغيّر شيئاً في مسار العمليات على الإطلاق». وكتب أندريه كلباتش، العضو البارز في مجلس الاتحاد، الغرفة العليا للبرلمان الروسي، على تلغرام: «يمضي الغرب في مستوى من التصعيد قد ينتهي بتدمير الدولة الأوكرانية بالكامل بحلول الصباح». وهدّد رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، ليونيد سلوتسكي، بـ«أقوى رد».

ومن شأن القرار الأميركي أن يدفع حلفاء كييف الأوروبيين إلى إعادة تقييم سياستهم المتعلقة بالصواريخ بعيدة المدى، رغم أن خبراء، وفق تقرير لوكالة فرانس برس، يرون أن هذه الصواريخ لوحدها، لن تكون كافية لقلب ديناميات المعركة على الأرض. وكانت فرنسا وبريطانيا، قد زودتا أوكرانيا، أيضاً، بصواريخ بعيدة المدى، من طراز «ستورم شادو» و«سكالب»، لكنهما لم تسمحا لكييف باستخدامها. ولا يبدو أن هناك توافقاً أوروبياً حول جدوى الدعم. إذ أكد وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو، أمس، أن استخدام القوات الأوكرانية صواريخ فرنسية بعيدة المدى لضرب العمق الروسي يبقى «خياراً»، مذكراً بتصريح سابق لماكرون يصب في هذا الإطار. كذلك أعرب مفوض السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، أمس، خلال اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد في بروكسل، عن أمله في أن تتفق الدول أعضاء التكتل على السماح لأوكرانيا باستخدام الأسلحة المقدمة لها في تنفيذ ضربات داخل روسيا. وأضاف «ما زلت أرى أن هذا ما يتعين فعله. وأنا على يقين من أننا سنناقش الأمر مجدداً».

في المقابل، تمسك المستشار الألماني أولاف شولتز، الذي كان تواصل هاتفياً مع بوتين، الأسبوع الماضي، للمرة الأولى منذ ديسمبر/كانون الأول 2022، برفضه تسليم صواريخ كروز طويلة المدى من طراز «تاوروس» إلى أوكرانيا. وقال نائب المتحدث باسم الحكومة الألمانية فولفغانغ بوشنر، إن قرار إدارة بايدن «ليس له أي تأثيرات على قرار المستشار بعدم تسليم تاوروس». من جهتها، أوضحت متحدثة باسم وزارة الدفاع الألمانية، أن الأسلحة التي سلّمتها ألمانيا لأوكرانيا صارت «أسلحة أوكرانية، ويُسمح بالطبع باستخدامها في إطار القانون الدولي»، مضيفة أن «جميع الأسلحة التي نوردها لا تندرج ضمن فئة الأسلحة بعيدة المدى». لكن ذلك لا يبدو أنه موقف موحد داخل الحكومة الألمانية، فيما تتحضر ألمانيا لانتخابات مبكرة في فبراير/شباط المقبل، يواجه شولتز فيها خصوماً عديدين. وأعربت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك، أمس، عن تأييدها للقرار الأميركي، معتبرة أن الأمر يتعلق «بألا يضطر الأوكرانيون إلى انتظار تحليق صاروخ عبر الحدود، بل أن يتمكنوا من تدمير قواعد الإطلاق العسكرية التي يطلق منها». وذكرت أنه من المعروف منذ فترة طويلة أن حزب الخُضر (الذي تنتمي إليه) «ينظرون إلى الأمر بنفس الطريقة التي ينظر بها شركاؤنا في شرق أوروبا، وكذلك مثل البريطانيين الفرنسيين والأميركيين». واعتبر الرئيس البولندي أندريه دودا، أن القرار الأميركي «سيبدّل قواعد اللعبة».

ورحب وزير خارجية ليتوانيا غابريليوس لاندسبيرغيس بحذر بقرار بايدن، حيث إنه لم يتضح بعد «عدد الصواريخ» التي تمتلكها أوكرانيا، بينما كرّر وزير الخارجية الإيطالي أنطونيو تاياني موقف بلاده بأنه «لا يمكن لأوكرانيا استخدام الأسلحة التي تقدمها لها روما، إلا داخل الأراضي الأوكرانية فقط». أما الصين، فجددت أمس، دعوتها لتسوية سلمية للحرب في أوكرانيا، وقال المتحدث باسم خارجيتها لين جيان إن «الأمر الأكثر إلحاحا هو التشجيع على تهدئة الوضع في أقرب وقت ممكن»، داعيا إلى «وقف إطلاق نار سريعا وحل سياسي».

ورأى مايكل كوفمان، من مؤسسة كارنيغي البحثية، في تصريح لوكالة فرانس برس، أن قرار بايدن «جاء متأخراً»، مضيفاً أن الصواريخ بعيدة المدى «هي جزء واحد من اللعبة». وبحسب وكالة رويترز، فإن أولى الضربات بالصواريخ بعيدة المدى قد تحصل خلال الأيام القليلة المقبلة، وأكد مسؤول دفاعي في أوروبا الوسطى، أن الضربات قد تمنح كييف الفرصة للدفاع عن نفسها في وجه الهجمات الجوية الروسية، لكنها لن تغير بشكل جذري مسار الحرب. ورفض مكتب ترامب التعليق للوكالة على القرار، علماً أن ريتشارد غرينيل، الذي كان أحد مرشحي ترامب لوزارة الدفاع، وهو سفير أميركا السابق في ألمانيا، كان انتقد القرار.

ومن شأن القرار الأميركي أن يجد أولى مفاعيله في كورسك الروسية، والتي قد تدخل عملية التفاوض بين ترامب وبوتين. ورأى الباحث الكبير في معهد السياسات الخارجية الأميركي، لفرانس برس، أنه سيكون من الصعب على أوكرانيا الاحتفاظ طويلاً بكورسك، لكن حظوظ ذلك تعتمد على مواردها. وبرأيه، فإن روسيا بإمكانها إسقاط ستورم شادو وأتاكامز، ما يعني أن نجاح إطلاقها يقوم أيضاً على كمية الصواريخ التي ستطلق.

ميدانياً، أعلن الجيش الروسي أمس السيطرة على قرية جديدة جنوب مدينة بوكروفسك، في إطار تقدمه في شرق أوكرانيا. وقالت وزارة الدفاع الروسية إنه تمّت السيطرة على قرية نوفوليكسيفكا على بعد حوالي 15 كيلومترا جنوب بوكروفسك، المركز اللوجستي الرئيسي للقوات الأوكرانية. كما قتل 11 شخصاً وأصيب 68 آخرون، بقصف صاروخي روسي استهدف مبنى سكنياً في منطقة سومي، شرق أوكرانيا، وفق وكالة الأنباء الأوكرانية «يوكرينفورم»، فيما قالت القوات الجوية الأوكرانية إنها أسقطت 8 طائرات مسيرة من إجمالي 11 أطلقتها روسيا في هجوم ليل الأحد - الاثنين.

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس، أسوشييتد برس)

بايدن وزيلينسكي على هامش قمة الـ20، إيطاليا، يونيو 2024 (فاليريا فيراري/الأناضول)

عواقب المسيّرات الصينية

تفترض الحكومة الالمانية ان الصين تدعم روسيا بطائرات مسيّرة. وقالت وزيرة الخارجية الالمانية، انالينا بيربوك، امس الاثنين، من العاصمة البلجيكية بروكسل، إن «هذا الامر يجب ان تكون له عواقب، وستكون»، مضيفة خلال اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الاوروبي، ان الحرب التي يشنها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على اوكرانيا تمثل ايضا، برأيها، «هجوما على الحرية في اوروبا وتؤثر بالمصالح المحورية لكل الدول الاوروبية».

اكدت باريس ان استخدام صواريخها بعيدة المدى يبقى خياراً

تمسك شولتز برفضه تسليم صواريخ «تاوروس» إلى أوكرانيا

تقرير

مشروع قانون اللاجئين في مصر

انتقادات واسعة ومخاوف من قيود وانتهاك الالتزامات الدولية

يثير مشروع القانون الجديد لتنظيم أوضاع اللاجئين في مصر، انتقادات واسعة من منظمات حقوقية، بسبب مخاوفها من تضمينه قيوداً على اللاجئين، مع منح الحكومة صلاحيات واسعة تصل إلى حد ترحيل هؤلاء، وما يلي ذلك من انتهاك الالتزامات الدولية لمصر

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يناقش مجلس النواب المصري حالياً مشروع قانون جديد لتنظيم أوضاع الأجانب اللاجئين، في خطوة تهدف إلى وضع إطار قانوني متكامل للتعامل مع التدفقات المتزايدة للاجئين الذين يصلون إلى مصر بسبب النزاعات الإقليمية. ويأتي هذا المشروع في ظل تحديات إنسانية وأمنية متفاقمة على الحدود الشرقية مع غزة والجنوبية مع السودان، وسط تساؤلات حول أهدافه الحقيقية، بما في ذلك علاقته بالحصول على تمويلات دولية.

ويتضمن مشروع القانون بنوداً تنظم طلبات اللجوء وتحدد الفئات المستحقة له، مع إنشاء هيئة وطنية مختصة لإدارة شؤون اللاجئين والتنسيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ووفق القانون، تكون «اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين»، الجهة المعنية بشؤون اللاجئين، وتتولى الفصل في طلب اللجوء خلال ستة أشهر من تاريخ تقديمه إذا كان طالب اللجوء قد دخل إلى البلاد بطريق مشروع، أما في حالة دخوله بطريق غير مشروع فتكون مدة الفصل في الطلب سنة من تاريخ تقديمه. وفي حال رفض الطلب، تطلب اللجنة من الوزارة المختصة إبعاد طالب اللجوء خارج البلاد. وبحسب القانون، يكون للجنة المختصة، إلى حين الفصل في طلب اللجوء، طلب اتخاذ ما تراه من تدابير وإجراءات لازمة تجاه طالب اللجوء لاعتبارات حماية الأمن القومي والنظام العام. كما ينص القانون على أنه لا يكتسب طالب اللجوء وصف اللاجئ في حال «توافرت بحقه أسباب جدية للاعتقاد بأنه ارتكب جريمة ضد السلام أو الإنسانية أو جريمة حرب»، و«إذا ارتكب جريمة جسيمة قبل دخوله مصر»، و«إذا ارتكب أي أعمال مخالفة لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة»، و«إذا كان مدرجاً على قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين داخل مصر»، و«إذا ارتكب أي أفعال من شأنها المساس بالأمن القومي أو النظام العام». كما يعطي القانون اللجنة المختصة «في زمن الحرب أو في إطار اتخاذ التدابير المقررة قانوناً لمكافحة الإرهاب، أو بحال وقوع ظروف خطيرة أو استثنائية، طلب اتخاذ ما تراه من تدابير وإجراءات لازمة تجاه اللاجئ لاعتبارات حماية الأمن القومي والنظام العام، وذلك على النحو الذي تنظمه اللائحة التنفيذية لهذا القانون». كما ينص على أنه «يجوز للجنة المختصة بالتنسيق مع الجهات الدولية المختصة إعادة توطين اللاجئ في دولة أخرى بخلاف التي خرج منها». وفي إحدى فقرات القانون، ينص على أنه «ومع مراعاة أحكام قانون العمل، يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من استخدم أو أوى طالب اللجوء، بغير إخطار قسم الشرطة المختص الذي يقع في دائرته محل العمل أو الإيواء، متى ثبت علمه بذلك». ويُحظر القانون «على اللاجئ مباشرة أي عمل سياسي أو حزبي أو أي عمل داخل النقابات، أو التأسيس أو الانضمام أو المشاركة بأي صورة في أي من الأحزاب».

وتأتي مناقشة مشروع القانون في وقت تشهد فيه مصر تصاعداً في التحديات على الحدود، ما يضيف بعداً أمنياً وإنسانياً للمشروع، فعلى الحدود الشرقية مع قطاع غزة، ومع استمرار العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين هناك، تواجه مصر احتمالات نزوح أعداد كبيرة من الفلسطينيين عبر معبر رفح، مما يتطلب إطاراً قانونياً يضمن تنظيم تدفق اللاجئين وحماية الأمن القومي. وعلى الحدود الجنوبية، أدى النزاع المستمر في السودان إلى نزوح مئات الآلاف إلى مصر. وأثار مشروع القانون جدلاً واسعاً بين المنظمات الحقوقية المحلية والدولية، التي أبدت عدة تحفظات، أولها: التضييق على حق اللجوء، حيث تخشى منظمات أن يفرض القانون قيوداً صارمة على اللاجئين، مما قد يؤدي إلى انتهاك الالتزامات الدولية لمصر بموجب اتفاقية 1951. وعدم وضوح الإجراءات، إذ يشير النقاد إلى غياب تفاصيل كافية حول آليات تقديم الطلبات وفترة البت فيها، مما يعرض اللاجئين لمخاطر الإقامة غير القانونية. وأعربت منظمات عن قلقها من إمكانية ترحيل اللاجئين إلى دول يواجهون فيها تهديدات خطيرة، في مخالفة لمبدأ عدم الإعادة القسرية. كما يرى المنتقدون أن القانون لا يضمن توفير الخدمات الأساسية للاجئين، مثل التعليم والرعاية الصحية، بشكل كافٍ.

وانتقد المدير التنفيذي لمنصة اللاجئين في مصر، نور خليل، مشروع قانون لجوء الأجانب الذي يناقشه البرلمان المصري حالياً، واصفاً إياه بأنه يمثل انتهاكاً للدستور المصري والالتزامات الدولية. وأكد أن القانون يهدد حياة مئات الآلاف من اللاجئين، ويشرعن انتهاكات واسعة تحت غطاء تشريعي غير دستوري. وقال خليل في تصريح لـ«العربي الجديد»: «مشروع القانون يتعارض تماماً مع الدستور المصري ومع الاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها مصر. إقراره بهذا الشكل سيتسبب في انتهاكات جسيمة تفوق بكثير تلك التي كانت تحدث في الماضي، وسيمنح غطاء قانونياً لهذه الانتهاكات». وأوضح أن الدفع بهذا القانون يعكس اهتماماً أوروبياً واضحاً، حيث يسعى الاتحاد الأوروبي لجعل مصر بلداً آمناً يمكن إعادة اللاجئين غير المصريين إليه. وأضاف: «القانون سيُطبّق على جميع الأجانب، بمن في ذلك الفلسطينيون، وهو مقترح طالما رفضته مصر لأسباب أمنية، لكن تمت الموافقة عليه الآن في ظل ضغوط غير معلنة».

من جهته، رأى الناشط السياسي رامي شعث في تصريح لـ«العربي الجديد» أن الحكومة المصرية تضخّم أعداد اللاجئين وتغذي مشاعر عدائية ضدهم بهدف تأليب السكان المحليين، مما يمنحها ذريعة للحصول على أموال من الخارج، خصوصاً من الدول الغربية والأوروبية. وأوضح شعث أن الحكومة تروج لفكرة أنها «خط الدفاع الأول» أمام تدفق اللاجئين إلى أوروبا، وتظهر نفسها على أنها دولة تستوعبهم بدلاً من تركهم يهاجرون بحراً إلى أوروبا. وعبّر عن مخاوفه من وجود رغبة إسرائيلية-أميركية في ترحيل الفلسطينيين، من غزة والضفة الغربية، إلى دول مثل مصر، بهدف تمكين إسرائيل من السيطرة الكاملة على هذه المناطق في جزء من مخططها التوسعي.

بدوره، لفت المستشار في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عمرو هاشم ربيع، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن الأزمة الأساسية التي تواجه مصر في ملف اللاجئين ليست أمنية، بل اقتصادية بالدرجة الأولى. وأوضح أن اللاجئين والمواطنين يتشاركون في الاستفادة من الدعم الحكومي والخدمات العامة، مما يرهق الميزانية العامة للدولة. وأكد أن أي دعم تحصل عليه مصر من الأمم المتحدة أو المفوضية السامية للاجئين هو حق للاجئين لكنه غير كافٍ لتخفيف العبء الاقتصادي. واعتبر أن ملف اللاجئين في مصر يتطلب تنظيماً قانونياً وسياسياً شاملاً يأخذ في الاعتبار البعد الإنساني والاقتصادي، مع معالجة القضايا المتعلقة بالجنسيات بشكل أكثر حذراً لضمان تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية وحقوق اللاجئين.

من جهته، قال منسق تيار الأمل، علاء الخيام، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إن مشروع قانون لجوء الأجانب المقدّم من الحكومة لا يتناسب مع التزامات مصر الإنسانية والدولية، وينطوي على العديد من الثغرات القانونية التي تضر بحقوق اللاجئين في البلاد. وانتقد القانون بسبب غيابه عن الإشارة إلى استقبال طالب اللجوء السياسي، وهو أمر حيوي في حماية الحقوق الإنسانية. وأضاف: «القانون يمنع من لجأ إلى مصر من ممارسة أي نشاط سياسي أو نقابي، وهو ما يعكس تقييداً لحقوق الإنسان الأساسية».

وتؤكد الحكومة أن القانون يهدف إلى تحقيق التوازن بين حماية حقوق اللاجئين وضمان الأمن القومي، مع الالتزام بالمعايير الدولية. وتشير إلى أن القانون يوفر إطاراً قانونياً واضحاً لمعالجة التحديات المتزايدة التي تواجهها مصر بسبب الأزمات الإقليمية.

لكن رئيس حزب الإصلاح والتنمية، النائب السابق محمد أنور السادات، قال في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إن مشروع القانون يحتوي على بعض الثغرات القانونية التي تحتاج إلى مزيد من التوضيح. ولفت إلى أن القانون لا يحدد بشكل دقيق كيفية التعامل مع طالب اللجوء السياسي، وهو أمر بالغ الأهمية، وقال: «يجب ألا يكون هناك تفرقة بين اللاجئين على أساس الوضع القانوني أو الظروف التي جاءوا منها. هذه مسألة حيوية». وأعرب السادات عن قلقه بشأن غياب الآليات الواضحة لإدارة ملف اللاجئين في القانون، لا سيما فيما يتعلق بإنشاء وحدة أو كيان مختص يتعامل مع أوضاع اللاجئين، وكيفية تقنين أوضاعهم. وقال: «لا يوجد وضوح حول كيفية إنشاء هذا الكيان أو كيفية التعامل مع حالات اللاجئين». كما أشار إلى أن القانون يمنح الحكومة صلاحيات واسعة قد تشمل ترحيل اللاجئين الذين يتم رفض طلباتهم، حتى في حالات الاضطهاد أو النزاعات المسلحة، واصفاً ذلك بـ«الأمر الذي قد يتسبب في تعقيدات إنسانية كبيرة».

لاجئون سودانيون في أسوان، 28 إبريل 2023 (فرانس برس)

أرقام متضاربة

تقدر المؤسسات الدولية، مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أعداد اللاجئين وطالبي اللجوء في مصر بحوالي 300 ألف شخص مسجلين رسمياً لدى المفوضية. أما السلطات المصرية، فغالباً ما تشير إلى أرقام أكبر، وتقدّر أعداد اللاجئين والمهاجرين المقيمين في مصر بنحو 6 إلى 9 ملايين شخص، ولا يقتصر التقدير على اللاجئين المسجلين، بل يشمل أيضاً مهاجرين اقتصاديين وغيرهم، ممن فروا من النزاعات أو الظروف الاقتصادية.

يخيّم «مشروع 2025» على ولاية دونالد ترامب الثانية، على الرغم من نأيه بنفسه عن «خريطة الطريق» المحافظة التي أعدتها مؤسسة هيريتاج البحثية، وذاع صيتها بعدما هاجمها الديمقراطيون خلال حملة كامالا هاريس، علماً أن بنات أفكارها ليست سوى استكمال أكثر تصميماً لإدارة ترامب وأجندتهِ خلال ولايته الأولى

أبرز معدّيه مشاركون في إدارة ترامب

«مشروع 2025» خريطة طريق المحافظين

- **يعتبر المشروع الصين أنها الخطر الأكبر على الحريات والازدهار الأميركي ويوصي بخفض المساعدات الإنسانية الأميركية حول العالم**
- **يوصي المشروع بدمج وكالات فيدرالية واستبدال موظفين حكوميين بآخرين أو نقلهم إلى وظائف حكومية يسهل طردهم منها**

ترامب في حفل بمار آلاغو لمعهد سياسات «اميركا فيرست»، 14 نوفمبر (جو رايدل/Getty)

واشنطن ـ **العربي الجديد**

اقتحم «مشروع 2025» الذي أعدّته مؤسسة هيريتاج البحثية المحافظة الأميركية في عام 2022، الحملة الانتخابية الثالثة لدونالد ترامب، هذا العام، وربما ساهم بفوزه بولاية ثانية، إلى جانب العديد من المبادرات والخطط الانتخابية لترامب ومساعديه، والتي أثبتت مع فوزه الساحق، نجاحها، بمواجهة حملة الديمقراطيين الباهتة. ورغم التهويل الديمقراطي الهائل بالمشروع، على اعتباره خريطة طريق لـ«العودة بالولايات المتحدة عقوداً إلى الوراء»، إلا أن المشروع المستوحى من نسخة سابقة في عهد الرئيس رونالد ريغان، يعكس في طيّاته رؤية محافظة جداً للبلاد، مقابل من يصفهم الجمهوريون بـ«الليبراليين» وجماعة اليقظة «woke»، وهو مصطلح لوصم الليبراليين والمنادين بالمساواة المجتمعية، وهو صراع يشكّل صلب الخلاف بين أيديولوجيتين ورؤيتين لمستقبل أميركا، ويتبناه ترامب حَرْفياً.

وليس معروفاً إذا ما كان ترامب فعلاً معجباً بـ«مشروع 2025» على أساس أيديولوجي، لكنه مؤمن من دون شكّ بضرورة تفكيك الحكومة الفيدرالية وإعادة هيكلتها، ولو على نسق شديد المحافظة، وقد التصق خطابه الانتخابي، بعناوين المشروع، التي تؤشر إلى أن «ثورة محافظة» مضادة هي قيد التحضير، تماماً كمراحل سابقة محافظة من الحياة السياسية الأميركية، صعدت فيها حركة الشاي المحافظة، في العقد الأول من القرن الحالي، أو المحافظون الجدد، في إطار استمرار تدفق الأيديولوجية المحافظة بأنماط عدة في الحياة السياسية الأميركية، وتكيّفها مع «المخاطر». وأمّا ما يخص «مشروع 2025»، الذي صيغ لمواجهة الحركة الليبرالية والتقدمية في البلاد، فهو خريطة طريق لمزيد من الانكفاء، للتفرغ لـ«أعداء الداخل»، والصين. ولذلك فإن الإجهاض، والمهاجرين، والموظفين الحكوميين، والإعلام الليبرالي، من بين «الأعداء» الكثر، ما جعل المشروع حركة تطهيرية بامتياز، يتحفز عرّابوه إلى بدء العمل سريعاً، في غضون المائة يوم الأولى من حكم ترامب.

وأول من أمس الأحد، اختار ترامب براندين كار، رئيساً مقبلاً للجنة الاتصالات الفيدرالية (أف سي سي). وكار هو أحد معدّي «مشروع 2025»، وكان تعهد بإطلاق المعركة مع كبريات شركات التكنولوجيا والتواصل الاجتماعي في البلاد، والتي يصفها الجمهوريون بأنها «شديدة الليبرالية». ويصف كار «فيسبوك» و«غوغل» و«آبل» و«مايكروسوفت» بأنها شركات «رقابة على المواطنين»، ومحتكرة لأدوات التواصل التي «لا تصل إلى كلّ الناس»، كما أنه يريد مراقبة قنوات التلفزة الأميركية التي يقول الجمهوريون «تقمعه»، وتحجب أصواتهم لمصلحة الليبراليين. ويرى المدافعون عن هذه النظرية، أن الإعلام الأميركي يخضع لسطوة الليبراليين والـwoke، وأن أصوات أميركا العميقة، والريفية، محجوبة.

وعلى اعتبار أن ترامب هو في الأصل رجل أعمال ثري، أسّس ثروته في البرونكس بمدينة نيويورك، قبل أن يقتحم عالم السياسة، فليس واضحاً مدى ارتباطه بالمشاريع المحافظة قبل عام 2016، إلا أن فريقاً كبيراً من رئاسته الأولى، ساهم في صياغة «مشروع 2025»، بعد خسارة ترامب معركته الرئاسية الثانية في 2020 لصالح جو بايدن. وأبصر المشروع النور، في عام 2022، لكنه خرج إلى العلن في إبريل/نيسان 2023، حيث تعهد معدّوه بـ«تفكيك الدولة الإدارية»، من خلال تجهيز الطاقم والسياسات، التي قد تخدم بصفتها خريطة طريق للرئيس المحافظ المقبل، أياً كان. وقال المسؤولون السابقون في إدارة ترامب بين 2017 و20 يناير/كانون الثاني 2021، التاريخ الرسمي لانتهاء ولاية ترامب الأولى، إنهم يريدون من خلال المشروع، تفادي الأخطاء التي ارتكبت خلال هذه الولاية، عبر التأكد أن الرئيس المحافظ المقبل، سيكون مجهّزاً بشكل جيد، بـ«الكفاءات» و«الخطط»، للعمل سريعاً على تنفيذ أجندة حملته. واعتبر بول دانس، مدير «مشروع 2025»، في حديث لوكالة أسوشييتد برس، العام الماضي، أنه هناك «دفع قوي للعمل سريعاً».

وأعدّت المشروع مؤسسة هيريتاج المحافظة، والمقربة من ترامب، ومقرها في واشنطن، وفكرته تلامس نسخة سابقة تعود إلى عهد ريغان، الرئيس الـ40 للولايات المتحدة (1981 – 1989)، بعنوان «تفويض للقيادة»، والتي يقال إنها كانت رؤية شعبية داخل البيت الأبيض في عهده، حتى إنه بحسب «أسوشييتد برس»، كانت نسخ منها موزعة على المكاتب في البيت الأبيض، باعتبارها «دليل عمل» للرئاسة.

وساهمت 100 مجموعة محافظة، عدد منها يضم الكثير من الموظفين السابقين في إدارة ترامب، ومن بينهم راسل فوت، أحد المهندسين الأساسيين للمشروع، والداعي إلى «ترويض حكومة الووك»، والحكومات الفيدرالية التي «تستخدم سلاحاً في وجه الخصوم». ويعدّ فوت، من أبرز مستشاري ترامب الذين لديهم إلمام قوي بكيفية العمل السياسي في واشنطن، حيث شغل لسنوات طويلة مستشاراً لسياسيين محافظين في الكونغرس، ومستشاراً بعهد ترامب في البيت الأبيض، وكان اسمه مطروحاً لتولي منصب كبير موظفي البيت الأبيض، لكن ترامب اختار رئيسة حملته سوزي وايلز للمنصب. ويتألف «مشروع 2025»، من 920 صفحة، ويعتبر ملخصاً للطموحات اليمينية المتطرفة، وتشمل أفكاره، طرد آلاف الموظفين المدنيين واستبدالهم بموظفين مخلصين لترامب، ولا سيما للانقلاب على موافقة «إدارة الغذاء والدواء» على عقاقير مستخدمة في الإجهاض. لكن ذلك ليس سوى عيّنة بسيطة مما يشتمل عليه المشروع الذي هوّل منه الديمقراطيون خلال حملة كامالا هاريس، وربطوه بأجندة ترامب المتطرفة، فيما نأى الأخير بنفسه عنه. ويقترح المشروع، تعيين المزيد من المحافظين في وزارة العدل، وتعيين موظفين حكوميين بسلطات إنفاذ القانون لمعالجة أزمة تدفق المهاجرين غير النظاميين، فضلاً عن تفكيك الإدارات الخاصة بالتربية والتعليم وإعادة هيكلتها.

ويقوم أحد أهم اقتراحات المشروع، على تسهيل تأهيل الحكومة بالمؤيدين لترامب، عبر نقل حوالي 50 ألف موظف إلى وظائف أخرى بالإمكان طردهم منها بطريقة أسهل، وهو إعادة إحياء لمشروع «الجدول أف» التي حاول ترامب تنفيذها قبل مغادرته السلطة في 2020، وهي اليوم مركزية في الرؤية المحافظة لتفكيك بيروقراطية «الدولة العميقة» والتي يلقون عليها اللوم في أنها عرقلت تنفيذ أجندة ترامب المحافظة في ولايته الأولى. ويعد «مشروع 2025»، غير مكتمل بعد، إذ ينتظر صدور كتيب بعنوان «قواعد لـ180 يوماً»، يحوي على إجراءات بإمكان الرئيس المحافظ تبنيها منذ اليوم الأول لحكمه. وأكد كيفن روبرتس، رئيس «هيريتاج»، سابقاً، أنه «لن يستسلم»، قبل تنفيذ الأجندة، علماً أنه كان ينظر إليه بوصفه حليفاً وداعماً لمنافس ترامب في تمهيديات الحزب الجمهوري للرئاسيات، حاكم ولاية فلوريدا، رون ديسانتيس.

وفي الواقع، لم يبدأ الحديث جدياً عن «المشروع 2025»، رغم ما كان يُضمر أصحابه، إلا بعد المناظرة بين ترامب وبايدن (قبل انسحاب الأخير من السباق)، في يونيو/حزيران الماضي، والتي أخفق فيها الرئيس الديمقراطي، حتى إنه كان من المفترض أن يتطرق إلى خطر المشروع، بحسب تقارير عدة، إلا أنه ربما نسي ذلك. حينها، وفق تقرير لـ«أسوشييتد برس»، نشر في 22 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، نشرت الممثلة والناشطة تاراجي بي. هنسون، من أصول أفريقية، منشوراً على إكس، كتبت فيه: «المشروع 2025 ليس لعبة. احذورا»، ليتدفق بعدها سيل من المنشورات والفيديوهات على «تيك توك»، تتحدث مباشرة عن المشروع والخطر منه على الحقوق المدنية، والحقوق الإنجابية، وحقوق أخرى بما وصف بأنه «ثورة مضادة»، على ما رأى فيه الليبراليون بأنه عنوان الحملة الانتخابية الحقيقي، وهو ما أكدوا رفضهم له. وبحسب حملة هاريس في ذلك الوقت، فإن البحث على «مشروع 2025» على غوغل، تخطى البحث عن أسماء وعناوين أخرى، مثل المغنية تايلور سويفت التي دعمت الديمقراطيين بشدة في ذلك الوقت. من جهتهم، شعر المحافظون بأنه يجب «تخفيض الصوت» حول المشروع، لما يمكن أن تكون له من عواقب على حملة ترامب، ما حدا بالأخير إلى التبرؤ منه، رغم قرب كل معدّيه من دائرة الرئيس الجمهوري الذي أعيد انتخابه في 5 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي. لكن الأجندة الانتخابية التي ظهّرها ترامب، كان أعدّها راسل فوت، وهو مساهم في المشروع.

ويقوم «مشروع 2025»، على 4 أعمدة: دليل سياسات للإدارة المقبلة، قاعدة بيانات شبيهة بموقع «لينكد إن» للتوظيف في الإدارة المقبلة، دليل تدريب لما سمي «أكاديمية الإدارة الرئاسية»، وقواعد عمل للأيام الـ180 الأولى في البيت الأبيض. وأحد صائغي المشروع أيضاً، هو بول دانز، وسبنسر كريتيان، اللذان عملا مساعدين سابقين لترامب. لكن دانز قال في يوليو الماضي، إنه استقال من مهمته رئيساً للمشروع، وغادر «هيريتاج».

ويقوم الانتقاد الأكبر على المشروع، من قبل الديمقراطيين، على ركنه الأول، المؤلف من حوالي 900 صفحة، بعنوان «تفويض للقيادة في 2025: الحلم المحافظ»، والمستلهم من «تفويض القيادة» في عهد ريغان. وتلامس التوصيات في هذا التفويض، كل ركن تقريباً من السلطة التنفيذية (الحكومة الفيدرالية)، من المكتب التنفيذي للرئيس، إلى وزارة الأمن الداخلي، إلى مصرف الاستيراد والتوريد. وبحسب موقع «سي بي أس» الإخباري، فإن «هيريتاج» كانت أيضاً أعدّت في 2015 «تفويضاً للقيادة» قبل ولاية ترامب الأولى، وهو في العامين الأولين منها، نفّذ 64% من سياساتها آنذاك، ومنها الانسحاب من اتفاق باريس للمناخ، وزيادة الإنفاق العسكري، وزيادة التنقيب عن النفط. وذكرت «سي بي أس»، في 8 نوفمبر الحالي، أن مؤسسة «هيريتاج» قدّمت نسخة محدثة عن المشروع السابق في 2020، إلى كبير موظفي البيت الأبيض حينها، مارك ميدوز، قبل مغادرة ترامب البيت الأبيض. وساهم في المشروع الجديد، أيضاً، روجر سيفيرينو، الذي كان مديراً في مكتب حقوق الإنسان في إدارة الخدمات الصحية والإنسانية في عهد ترامب، وجون ماكنتي، المدير السابق لمكتب الموظفين الرئاسيين في عهد ترامب، وهو أصبح مستشاراً كبيراً في «هيريتاج». وبحسب تقارير عدة، فإن المرشحين لتسجيل أسمائهم في بيانات «الموظفين الرئاسيين» للتوظيف، عليهم أن يعلنوا موافقتهم أو عدم موافقتهم على بيانات عدة، من بينها مثلاً «إن للحياة حقاً في الحماية القانونية بأمور الولادة حتى الموت الطبيعي».

ويحتوي «المشروع 2025»، على 270 اقتراحاً على الأقل، للرئيس المحافظ المقبل، تعزّز جميعها سلطة الرئاسة على حساب الحكومة. وتتربع على عرش هذه الاقتراحات: تقليل التدخل الفيدرالي في قطاع التربية، تأمين الحدود بعدد أكبر من قوات إنفاذ القانون وتعزيز قوانين الهجرة، وتفعيل عمليات الترحيل الجماعية للمهاجرين، وبناء جدار حدودي، و«اتخاذ موقف حازم وأكثر صرامة لمحاربة كارتيلات المخدرات». ويدعو المشروع إدارة الغذاء والدواء إلى التراجع عن موافقتها على عقاقير للإجهاض، وفرض قيود أخرى على الإجهاض. ومن المقترحات أيضاً، استهداف منهجي للموظفين الفيدراليين، حيث مثلاً يوصي المشروع بتفكيك إدارة الأمن الوطني، التي أنشئت في 2002، مع دمج وكالاتها في وكالات أخرى. وفي الاقتصاد، يقترح المشروع سياسات ضريبية تستثني الشركات والأثرياء، وأكدت دراسة لمركز التقدم الأميركي، وهو مؤسسة بحثية ليبرالية، أن السياسة الضريبية لمشروع 2025، سوف تزيد الأعباء الضريبية على الطبقة الوسطى. وفي السياسة الخارجية، يحمل المشروع رؤية صقوره تجاه الصين، على اعتبارها «الخطر الأكثر أهمية على الحريات الأميركية، والازدهار الأميركي». كما يدعو المشروع إلى خفض المساعدات الأميركية «الإنسانية» حول العالم، وتعزيز الإنتاج النووي.

كريستوفر ميلر والتفوق النووي

صاغ كريستوفر ميلر (الصورة)، آخر وزير دفاع بالوكالة في ولاية دونالد ترامب الأولى، الجزء المتعلق بالسياسة الدفاعية في «مشروع 2025». ويركّز المشروع في شقّه الدفاعي، على الابتكار في الحروب غير التقليدية، وإصلاح أجهزة الاستخبارات الخاصة بالجيش الأميركي، وتحويل فريق «العمليات الخاصة» إلى جهاز شبه استخباري، وتطوير الترسانة النووية، بحيث «لا تتعرّض أميركا لأي ظرف تواجه فيه تحدياً نووياً جدياً».

أدوار ستيفن مور وبيتر نافارو

ساهم مستشاران كبيران سابقان لدونالد ترامب، هما ستيفن مور وبيتر نافارو (الصورة)، في صياغة العديد من التوصيات الاقتصادية التي يتضمنها «مشروع 2025». وكتب نافارو فصلاً في المشروع يتعلق بالتجارة، علماً أنه كان أول مسؤول كبير في إدارة ترامب السابقة يدخل السجن (من مارس/ آذار إلى أغسطس/ آب الماضيين)، بتهمة ازدراء الكونغرس، بقضية محاولة ترامب الانقلاب على نتائج الانتخابات.

كتاب لرئيس «هيريتاج» بمقدمة من فانس

ذكرت صحيفة نيويورك تايمز، في 14 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، أن كيفن روبرتس (الصورة)، رئيس مؤسسة هيريتاج، وجد نفسه بعيداً عن حملة ترامب الانتخابية هذا العام، بعد محاولة الأخير التنصل من صلته بـ«مشروع 2025». لكنها نقلت عن روبرتس تأكيده أخيراً أنه يعتزم التواصل مع الرئيس المنتخب «قريباً جداً»، علماً أن كتاباً جديداً لروبرتس «ضوء الفجر القريب»، كتب مقدمة له نائب ترامب، جي دي فانس.